

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٢٣

السبت، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر (قطر)

السيد بيريرا نيفيس (الرأس الأخضر) تكلم بالكريولية المستخدمة في الرأس الأخضر، وقدم الوفد النص (الإنكليزي): إنه لشرف عظيم أن أشارك في الجمعية العامة، وأن أحبي الأعضاء باسم شعب وحكومة الرأس الأخضر.

وأخاطب الجمعية اللغة المستخدمة في الرأس الأخضر، وهي لغة كريولية الرأس الأخضر. وأعتقد أن هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها كريولية الرأس الأخضر في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأتكلم بما لمشاطرة الجمعية العامة، هذه القطعة من التراث العالمي الأصيل، الذي ولد على عتبة القرن الخامس عشر. ويعتبرها الخبراء اللغويون أقدم لغة كريولية ذات أصل أوروبي - أفريقي، وأقدم اللغات جميعاً في سياق منطقة المحيط الأطلسي.

وأنا أستخدمها أيضاً، لأن اللغة ثقافة وتاريخ وذاكرة. فجميع اللغات هي تعبير عن أفكار ومعرفة وممارسات. ولا شك أن اللغات تعبير عن الحضارة أيضاً. ولذلك، فإن الكلام بكريولية الرأس الأخضر، في هذه القاعة الأكثر أهمية، وفي اجتماع لرؤساء الدول والحكومات،

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البند ٨ (تابع)

مناقشة عامة

خطاب السيد خوسيه مارييا بيريرا نيفيس، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية الرأس الأخضر

الرئيس: (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليه رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية الرأس الأخضر.

اصطحب السيد خوسيه مارييا بيريرا نيفيس، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية الرأس الأخضر إلى المنصة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني كثيراً أن أرحب بدولة السيد خوسيه مارييا بيريرا نيفيس رئيس الوزراء وزير الإصلاح في جمهورية الرأس الأخضر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وقد كان أحد الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها دولة الرأس الأخضر المستقلة، بعد فترة وجيزة من عام ١٩٧٥، إعادة التحريج، جنباً إلى جنب مع التساقط التضاريسي واستمرار المياه. وبوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، تقع في مفترق الطرق بين منطقتين كبيرين - الساحل وميكرونيزيا - وتعاني من آثار العشوائية المناخية لإحدى المنطقتين، ومن عزلة المنطقة الأخرى بسبب المحيط، فإن الرأس الأخضر يعي أهمية الاقتصاد الأخضر، جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الأزرق، فيما يتعلق بتحقيق هدف التنمية المستدامة.

ونحن بحاجة إلى أن نتحدد الأمم المتحدة دورنا في منع تغير المناخ ونقص الغذاء والماء. ونعوّل على الأمم المتحدة وجميع البلدان المشاركة في هذه الجمعية العامة العظيمة، أن تتقارب على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لتمضي معاً نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. ولذلك، لدينا في الرأس الأخضر، برنامج مستمر وطموح لتغطية ٥٠ في المائة من احتياجات الطاقة الوطنية عن طريق مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من التغييرات الملحوظة والإيجابية، التي تم الاعتراف ببعضها دولياً، مثل ارتقائنا إلى وضع البلدان المتوسطة الدخل، ومضينا في المسار نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو كامل، فمع ذلك، أود أن أعتنم هذه الفرصة لتعريف الجمعية العامة ببلدي بشكل أفضل.

يحتل الرأس الأخضر، بجزره العشر في وسط المحيط الأطلسي، موقعا استراتيجيا في ممر وملتقى تدفق مياه المحيط الأطلسي، وهو ليس شريكا قويا من أجل الأمن العالمي والمصالح الجغرافية - الاستراتيجية، والتجارة العالمية فحسب، بل هو أيضا عضو نشط ومفيد في المجتمع الدولي، فيما يتعلق بالتجارة غير المشروع والجرائم ذات الصلة. وتعتبر منطقة الرأس الأخضر المحيطية الشاسعة، حيزاً هاماً في تعزيز السلام

فيه إشارة إلى قناعتنا بأن الهوية الكريولية ذات قيمة أنثروبولوجية للبشرية جمعاء. وهي أيضاً وسيلة لتسليط الضوء على انتمائنا للرأس الأخضر: على روحنا وأسلوب حياتنا، وروح وعاطفة الرأس الأخضر، الذي هو نتيجة لالتقاء مختلف شعوب العالم. وتشكل هذه اللغة نفسها وبجد ذاتها، مركباً لالتقاء الحضارات. وإذا استخدمها، أود أيضاً أن أعرب عن تقدير بالغ لأريستيدس بيريرا، أول رئيس للرأس الأخضر، وكان مكافحاً أفريقياً عظيماً من أجل الحرية والكرامة الإنسانية، وقد توفي مؤخرًا.

إن الموضوع الرئيسي لدورة الجمعية العامة هذه - دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية - هو موضوع بالغ الأهمية وينبغي للعالم مناقشته. وهو يعكس هوية مواطني الرأس الأخضر، وطريقة وأسلوب حياتهم. وبصفتنا مشاركين في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فنحن نؤمن بأن السلام وحقوق الإنسان هما العاملان الرئيسيان في بناء السيادة، وسيادة القانون على نحو ديمقراطي، والتنمية المستدامة. لذا، فإنه ينبغي على الوسطاء النظر إلى المسائل ووضعها في السياق الشامل للسلام وحقوق الإنسان، بوصفها أولويات قصوى لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، نرى أن من الأهمية بمكان، إتباع نهج يركز على الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها في جميع أنحاء العالم، وخصوصاً، في سياق التحديات التي تواجهها البلدان النامية.

وأود أن أوجز في بضع كلمات، فيما يتعلق ببلورة مواضيع، مثل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وذلك في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠)، المقرر عقده في حزيران/يوليه ٢٠١٢، الذي ندعمه بقوة ونشاط.

المنافسة، والاستثمار في البنية التحتية بهدف تحسين التماسك الاجتماعي.

ويعكف الرأس الأخضر على رسم سياسة خارجية مناصرة للديمقراطية والعدالة والسلام والتعاون والتنمية المستدامة. ونظر إلى كوكب الأرض باعتباره داراً للجميع، ونحترم سيادة وإرادة الشعوب مع التشديد على تلاقي الجميع في صميم الروح الإنسانية. لذلك نشعر بالقلق من انتشار الجوع في القرن الأفريقي. ونشعر بالقلق من أن آلاف الأطفال يموتون كل يوم في أفريقيا بسبب الجوع. وأشعر بالقلق من أن ذلك لم يستأثر بالاهتمام اللازم للحفز على اتخاذ إجراءات تدخل دولية أقوى، لأن استبعاد الجوع يشكل أسوأ أنواع الاستبعاد.

ونحث الأمم المتحدة على أن تعمل بفعالية أكبر وأن تبذل جهوداً متضافرة لعكس الصورة التي تتركها تلك الفاجعة الإنسانية في شرق أفريقيا. وبالتالي يجب علينا أن نستأصل الاعتبارات الجغرافية - السياسية للجوع. ويجب علينا جميعاً أن نرفع شعار تحقيق مستوى الصفر في الجوع في العالم.

ونشعر بالقلق أيضاً من الحروب والتوترات المنتشرة في كل مكان، وإن كانت في الوقت الحاضر أكثر اتصافاً بالطابع المحلي وأكثر حدة في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا - الأمر الذي يزيد من فرحة تجار التعاسة، التجار الذين يستثمرون في الصناعات الحربية وفي ما يعذب ملايين المخلوقات البشرية، لا سيما الأطفال والنساء وكبار السن. لا بد لنا من التوصل إلى توافق عالمي في الآراء على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول والشعوب هي التي تولد الأمن والسلام والاستقرار. لا بد لنا من تفكيك عرى الحرب والصراع والتوتر بين البلدان وبين الشعوب ومن كفالة التزام هذه الدورة السادسة والستين للجمعية العامة بذلك الهدف النبيل. لا بد لنا من أن نكرر أن الوساطة

والازدهار الإقليميين، وفي تعزيز التحالف الدولي لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية غير المشروعة.

وقد يتساءل البعض متعجباً: "أي بلد هذا؟" فهناك من ينظر إليه على أنه دولة أميلكار كابرال، ويراه البعض الآخر بلداً لسيزاريا إيفورا. والواقع أن الرأس الأخضر كانت يوماً مستودعاً حركياً وقاعدة شحن عابر لتجارة الرقيق الأفريقية، بالنسبة لأوروبا والأمريكتين على حد سواء. وفي عام ٢٠٠٩، أعلنت اليونيسكو، مدينة ربيرا غرانند أو سيدادي فيلها، وهي أقدم مدن الرأس الأخضر، موقعاً للتراث العالمي.

والرأس الأخضر دولة تشجع الدول الأخرى على أن تتذكر، عبر الذاكرة، والتاريخ، وحقوق الإنسان، طرق تجارة الرقيق الدولية، تماماً مثلما نتذكر محرقة اليهود، التي تعد ذروة أخرى من ذرى البربرية البشرية. وندعو في الرأس الأخضر، شركاءنا الناطقين باللغة البرتغالية، في جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وشركاءنا الأفارقة الناطقين باللغة البرتغالية، والعالم بأسره، إلى إعادة تأكيد التزامنا بمكافحة البربرية، والدكتاتورية، والاستعمار، وعدم احترام حقوق الإنسان، عبر تشجيع ترشيح معسكر اعتقال تارافال، الواقع في جزيرة سانتياغو، ليكون موقعاً للتراث العالمي.

ومن يعرفوننا، يعلمون أن الرأس الأخضر بلد يعنى بالتنمية. فنحن لا نكتفي بأن نكون بلداً متوسط الدخل. ونحن بحاجة إلى شراكة مع المجتمع الدولي، كي نتمكن من تحقيق مصيرنا.

وقد حددنا، في جدول أعمال التغيير في الرأس الأخضر، خمسة ركائز لنمو بلدنا واستراتيجيتنا الوطنية المعنية بالحد من الفقر: تعزيز فعالية الحكم، وتعزيز التنمية البشرية، ومواجهة التحديات الهيكلية والاجتماعية الناشئة عن

خطاب السيد بيتر أونيل، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة
الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن
 لخطاب يليه رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة.

أصطحب السيد بيتر أونيل، رئيس وزراء بابوا غينيا
 الجديدة، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): من دواعي
 سروري العظيم أن أرحب بدولة السيد بيتر أونيل،
 رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة
 الجمعية العامة.

السيد أونيل (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم
بالإنكليزية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، بأن أقدم، بالنيابة عن
 بابوا غينيا الجديدة حكومة وشعبا، بأحر تهانينا لكم بمناسبة
 تبوئكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.
 ونتعهد بدعمنا لبياناتكم بتسليط الضوء على نجاح المساعي
 العالمية المرتكزة على مبادئ الشراكة والعدالة والمسؤولية.
 وأشكر أيضا سلفكم، السيد جوزيف ديس، على المساهمة
 القيمة التي قدمها للأمم المتحدة، وأتمنى له التوفيق.

أود أيضا أن أهنئ الأمين العام، معالي السيد
 بان كي - مون، بمناسبة إعادة تعيينه لفترة ولاية ثانية، وأن
 أشكره على حضوره اجتماعنا السنوي الأخير، اجتماع قادة
 جزر المحيط الهادئ، في أوكلاند في نيوزيلندا. لقد كان
 حضوره في اجتماعنا الإقليمي أول حضور للأمين العام
 للأمم المتحدة وشهادة على تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة
 ومنطقة المحيط الهادئ. ونوه بشكل خاص بملاحظاته القلبية
 حين وصف تجاربه عندما شهد الآثار السلبية لتغير المناخ
 على الجزر الأرخيبيلية المنخفضة في جمهورية كيريباس،
 والتحديات الإنمائية الأخرى المتنوعة التي تواجهها الدول
 الجزرية الصغيرة في منطقتنا.

عنصر جوهري لتسوية المنازعات، سواء في أفريقيا أو في
 سائر أنحاء العالم.

الأزمة الاقتصادية العالمية حادة. وفي البلدان الكبيرة
 بدأت تظهر عليها علامات الاستقرار، ولكنها تتعاضد في
 البلدان الفقيرة. وبما أن الأزمة عالمية فإنها تتطلب استجابات
 عالمية بدلا من سياسات الكساد، مثل حماية الأسواق
 المحلية، والحرب المعلنة على المستوردات التي يعتقد أنها مسعرة
 تسعيرا جائرا. والأزمة تتطلب أيضا اتخاذ مواقف عالمية تلتقي
 حول الإشتمالية الاجتماعية كطريقة للتخفيف من وطأة
 الأزمة الاقتصادية.

ونكرر موقفنا الثابت بالتقيد بالقوانين الدولية ومبادئ
 عدم التدخل في الشؤون الداخلية وباحترام سيادة الشعوب
 والأمم. ولا نقبل الكيل بمكيالين في الحالات المماثلة،
 كما لو أن الشعوب والأمم ليست متساوية ولا تستحق نفس
 المعاملة، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

قبل أن أختتم أود أن أؤكد موقفنا المؤيد لتوسيع
 نموذج إصلاح الحكم العالمي من قبل الأمم المتحدة
 بما يسمح، من بين أمور أخرى، بأن يكون للدول الصغيرة
 صوت أعلى في عملية صنع القرار في النظام الدولي. ويؤيد
 الرأس الأخضر تأييدا قاطعا زيادة عدد المقاعد الدائمة في
 مجلس الأمن، اعتقادا منه بأن العالم ليس الآن كما كان في
 نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا يشبه العالم الذي كان سائدا
 في نهاية الحرب الباردة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية
 العامة أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في
 جمهورية الرأس الأخضر على البيان الذي أدلى به للتو.

أصطحب السيد خوسيه مارييا بيريرا نيفس، رئيس
 الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية الرأس الأخضر،
 من المنصة

مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة على الأمد الطويل. وقد أعلنت حكومتنا مؤخرا عن سياسة للتعليم المجاني من المرحلة الابتدائية حتى السنة العاشرة والتعليم المدعوم بإعانات من السنة الحادية عشرة وحتى الجامعة، ابتداء من عام ٢٠١٢.

ونعمل كذلك على ترميم النظام الصحي الوطني لتحسين برامج التحصين ضد الأمراض، وتوفير الإمدادات من المياه النقية الصالحة للشرب، وتطبيق نظام مركزي في مشتريات وإمدادات الأدوية، والتقليل من وفيات الأمهات والأطفال، وتخفيض الإصابات بالمalaria وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى. وكان مؤتمر القمة الأخير المعني بالأمراض غير المعدية، الذي حضره وزير الصحة لدينا، قد أعاد التأكيد على مسؤوليتنا المتساوية عن صحتنا وصحة أسرنا ومجتمعاتنا المحلية ورفاهها.

وتظل حكومتنا ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وما فتئنا نحقق تقدما أكبر في جميع القطاعات ذات الصلة. وتهدف خطتنا الاستراتيجية الإنمائية الجديدة للفترة ٢٠١٠-٢٠٣٠ وخطتنا الإنمائية المتوسطة الأمد إلى تنمية ورعاية البيئات التمكينية الأساسية، التي سترقي بابوا غينيا الجديدة إلى بلد متوسط الدخل وترفع مرتبتها في تصنيف مؤشر التنمية الدولية.

ونناشد شركاءنا الإنمائيين كافة أن يكملوا الجهود التي نبذلها لبلوغ المؤشرات القياسية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، تمشيا مع خططنا وسياساتنا الإنمائية الوطنية. وأثق بأن بلدانا نامية أخرى ستوازرنا في مناشدتنا.

وإننا نستثمر مبالغ كبيرة أيضا في تأهيل بنيتنا التحتية لمشاريع النقل الرئيسية، بما في ذلك الطرق والمطارات والموانئ. وفضلا عن ذلك بدأنا بتنفيذ نظم الاتصالات الريفية وكهربية الريف. ونعلم جميعا أن البنية التحتية المحسنة ستيسر تقديم الخدمات بطريقة فعالة.

واسمحوا لي بأن أعتنم هذه الفرصة، بشأن شأن المتكلمين الآخرين، لأرحب بالعضو الأحدث في أسرة الأمم المتحدة - جمهورية جنوب السودان.

تواصل بابوا غينيا الجديدة الاستفادة من الحضور القومي للأمم المتحدة من خلال تنفيذها مختلف البرامج الإنمائية. وقد رحبت بابوا غينيا الجديدة بمفهوم "مبادرة كيان الأمم المتحدة الواحد: توحيد الأداء" وأضفت عليها الطابع الرسمي في عام ٢٠٠٦. وقد أدى ذلك إلى توحيد جميع جهود مختلف وكالات الأمم المتحدة ضمن إطار عملية واحدة للميزنة والرصد والتقييم.

وهذا المفهوم سيبسر للأمم المتحدة الأخذ بطريقة أكثر فعالية وكفاءة في تنفيذ ولايتها، لا سيما البرنامج القطري الجديد لبابوا غينيا الجديدة، المقرر أن يبدأ تنفيذه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وسيستهدف البرنامج مجالات الحكم والعدالة الاجتماعية والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والبيئة وتغير المناخ وإدارة الكوارث.

ويعتبر البرنامج القطري الجديد ذاك جزءا من جهودنا الكلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبعد صدور التقرير الأول عن الأداء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٤ أصدرت بابوا غينيا الجديدة تقريرها أداء مرحليين آخرين. الأول، في عام ٢٠٠٩، وكان تقريرا موجزا، والثاني، في عام ٢٠١٠، وكان تقريرا شاملا. ويبين التقريران أننا تمكنا من بلوغ بعض المؤشرات القياسية الوطنية ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة فيما يتعلق بتخفيض الفقر وتخفيض معدل وفيات الأطفال.

وبالنسبة إلى التعليم الأساسي الشامل، تواصل بابوا غينيا الجديدة تقدمها الحثيث، حيث ارتفعت نسبة تسجيل الأطفال في الصفوف من الأول إلى السادس ارتفاعا كبيرا - بنسبة ٥٣ في المائة. وذلك تحسن ملحوظ سيساهم في رفع

الصغيرة والاتجار بها. وحكومتنا ستفعل كل ما في وسعها لتسريع تنفيذ التوصيات الواردة في تقريرنا الخاص الصادر عن "مؤتمر القمة بشأن الأسلحة".

وبالنسبة إلى الجريمة العابرة للحدود الوطنية، تبقى بابوا غينيا الجديدة ملتزمة بالعمل عن كثب مع الحكومات الأخرى ووكالات إنفاذ القانون الدولية المعنية في سبيل كبح جماح الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وغسل الأموال.

وباعتبار بابوا غينيا الجديدة إحدى الدول الخمس المتبقية المحبوة بغابات مطرية، فإنها تظل ملتزمة بمواجهة التحديات الكثيرة لتغير المناخ والتنوع الأحيائي والتنمية المستدامة لغاباتنا. وسنواصل الانخراط في الحوار مع جميع أصحاب المصلحة، واضعين في الحسبان أن المسائل التي تواجهها أمم كثيرة في سياق تغير المناخ معقدة جدا.

وبشأن مسألة إصلاح الأمم المتحدة، نؤيد إصلاح الأمم المتحدة ووكالاتها وأمانتها العامة ونشجع عليه، في سبيل جعلها أكثر استجابة ونشاطا في مواجهة التحديات العالمية والإقليمية والوطنية. ونكرر دعوتنا إلى توسيع العضوية في مجلس الأمن بفتيتها الدائمة وغير الدائمة، بطريقة تأخذ في الاعتبار حقائق الواقع الجغرافية - السياسية لعالم اليوم.

وبالنسبة إلى مساهمتنا في صون السلم والأمن الدوليين، يسرني أن أبلغ بنشر أفراد من جيشنا بصفة مراقبين عسكريين. وهذا حدث تاريخي بالنسبة إلى بلدنا، وإننا نشكر الأمم المتحدة على منحنا هذه الفرصة التي تتيح لأفراد من قوات الأمن لدينا إمكانية المشاركة في تأدية واجبات حفظ السلام الدولي.

وبالنسبة إلى المسائل الإقليمية، يمثل سمك التن مصدرا هاما للغذاء ويشكل، إلى جانب السياحة، موردا اقتصاديا لدول المحيط الهادئ الجزرية. وإن بابوا غينيا الجديدة والبلدان الأطراف في اتفاق ناورو عقدت عزمها على تجهيز

المرأة تؤدي دورا حاسما في جميع نواحي تنميتنا. وحكومتنا تدرك الحاجة إلى رؤية مزيد من النساء يشاركن بهمة في شؤون الدولة وفي الحياة الاقتصادية لبلدنا. ويسرني أن أبلغ بأننا صوتنا مؤجرا، في أول عملية تصويت، لصالح إقرار قانون يخص البرلمان ينص على تخصيص ٢٢ مقعدا للنساء يتنافسن عليها في الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٢. وذلك القانون لا يمنعهن من التنافس على أي من المقاعد المتبقية الأخرى.

ونقدر أيضا دعوات شركائنا في الاتفاقات المتعددة الأطراف، مثل بنك التنمية الآسيوي والبنك الدولي، إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ولكننا، بالمقابل، نحثهم على دعم مؤسساتنا المالية بتخصيص الأموال بدون مخاطر لإقراضها للنساء رائدات من أجل تطوير فرص الأعمال التجارية.

ونلاحظ اعتماد إعلان سان فرانسيسكو مؤجرا من قبل البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في الأسبوع الماضي، تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كان ذلك خطوة كبرى نحو مساندة النساء في الأعمال التجارية وأداة قوية بيد المرأة في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي. وإننا سنشجع النساء في بابوا غينيا الجديدة على انتهاز الفرص التي يتيحها الإعلان.

ثمة تحديات عالمية أخرى كثيرة ما زالت تضر بالمطامح الإنمائية للعديد من بلداننا. وأحدها هو منع الانتشار النووي. فالمحيط الهادئ يظل منطقة خالية من الأسلحة النووية. وإننا نهيئ بجميع الدول الأعضاء التي لم توقع وتصادق على معاهدة راروتونغا أن تفعل ذلك.

ما زال الاستخدام المخطور للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استعمالها وانتشارها الخطير يعرقل المطامح الإنمائية لبلدان نامية كثيرة. لذلك نهيئ بالمجتمع الدولي أن يتناول بجدية المسائل المعلقة مثل إمدادات الأسلحة

خطاب السيد تويليا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتبادل التجاري في دولة ساموا المستقلة الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتبادل التجاري في دولة ساموا المستقلة.

أصطحب السيد تويليا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتبادل التجاري في دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أرحب بدولة السيد تويليا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتبادل التجاري في دولة ساموا المستقلة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ماليليغاوي (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): انضمت ساموا إلى الأمم المتحدة قبل ٣٥ سنة، وجذور ذلك القرار راسخة في أعماق إيماننا. بمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء وتمتع كل منها بنفس الحقوق وتحمل كل منها لنفس المسؤوليات. وتلك المشاعر هي التي تحدد علاقتنا مع منظمنا في تطورها لتصبح أسرة عالمية من الأمم المستقلة.

المنظمة تظل أحد آخر الحصون، إن لم يكن الحصن المنيع الأعظم، في مواجهة التحديات والتقلبات التي تحف بالعالم - الأزمات المالية والاقتصادية وتغير المناخ وتدهور البيئة والتصحر وزيادة مستوى حموضة المحيطات وتدمير الموارد السمكية والفقر المتوطن والتهديدات الخطيرة المحدقة بالسلم والأمن. ولهذا السبب نواصل دعم الأمم المتحدة ونتطلع إلى تدخلاتها الحسنة التوقيت وقيادتها في التصدي للتحديات التي يواجهها العالم وإيجاد حلول جماعية لها.

وفي سياق الدور القيادي للأمم المتحدة اتسمت زيارة الأمين العام بان كي - مون لمنطقة المحيط الهادئ، في وقت سابق من هذا الشهر، كضيف شرف على منتدى قادة

سمك التن على البر في أراضي الجزر لتحقيق قيمة مضافة وخلق فرص عمل لسكاننا. وإننا نحث المستثمرين على الاستثمار في الأنشطة الجارية في أراضي الجزر.

وعلى مستوى المحيط الهادئ الإقليمي، نحن واعدون بواجبنا في حفظ مصايد الأسماك عن طريق الصيد المستدام. وقد بدأت الأطراف في اتفاق ناورو بتطبيق "خطة يوم السفن" للحد من إجمالي الصيد، خدمة لأغراض الحفظ. وبالإضافة إلى ذلك تواصل بابوا غينيا الجديدة إتاحة الأموال لمجتمع جنوب المحيط الهادئ المحلي لتوسيم أنواع سمك التن حتى تتمكن من تقدير كميات أرصدة سمك التن وتقييمها للاستفادة منها في المستقبل.

لقد واصلت بابوا غينيا الجديدة أثناء السنوات التسع الماضية التمتع بمستويات نمو اقتصادي لم يسبق لها مثيل تراوحت ما بين ٦ و ٨ في المائة سنويا. وذلك يمكن أن يعزى بقدر كبير إلى الزيادات الملموسة في الاستثمارات الأجنبية في قطاع المعادن والهيدروكربونات لدينا وإلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية الأساسية التي ننتجها. وقد أدت مستويات النمو الاقتصادي تلك عن تحول بابوا غينيا الجديدة إلى شريك إنمائي مهم داخل منطقتنا.

وتقدر بابوا غينيا الجديدة تقديرا كبيرا أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونعيد تأكيد دعمنا لصون السلم والأمن الدوليين وتطوير العلاقات الودية بين الأمم والعمل الجماعي من أجل تحقيق مطامح جميع شعوبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة على البيان الذي أدلى به للتو.

أصطحب السيد بيتر أونيل، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، من المنصة

وبعد مرور عقد في الألفية الجديدة، نجد أن الجمعية تجتمع في ظل عالم يتأرجح على العديد من الجبهات ويتصف بأوجه عدم اليقين.

ولا يزال استرداد الاقتصاد العالمي استرداداً كاملاً إلى مستويات ما قبل عام ٢٠٠٨ هدفاً بعيد المنال. أما التوقعات الفورية والتوقعات في المدى المتوسط فلا تبشر بالخير ولا تبعث على الثقة. وبينما تتلقى بعض الحكومات المساعدة مع الصعوبات التي تواجه ميزانيتها، ثمة حكومات أخرى، على النقيض من ذلك، تكافح بمفردها لتوفير الضروريات الأساسية لشعبها. وتحقيق كامل الأهداف الإنمائية للألفية في أوقاتها المحددة يزداد صعوبة يوماً بعد يوم.

ومن حيث الأزمات، سواء كانت اقتصادية، أو تغير المناخ، أو ذات صلة بالأغذية، فإن المجموعات الأكثر والأسوأ تضرراً من أي واحد من هذه الأزمات، دون استثناء، هي بعض المجموعات الضعيفة التي تعترف الأمم المتحدة بضعفها - أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وساموا تنتمي إلى كلتا الفئتين. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تلتزم، من خلال الأطر الإنمائية المتفق عليها دولياً مثل برنامج عمل بروكسل وبرنامج عمل بربادوس وغيرهما، بمساعدة الاقتصادات الضعيفة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ولتكون قادرة على تحمل الصدمات الخارجية، فإن الحقيقة هي أن احتياجات هذه المجموعات دائماً تتجاوز الموارد المتاحة لها. وعدم التطابق هذا يرجع في جزء منه إلى الأطر القليلة التمويل التي لا توجد أموال مخصصة لها.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، ركزت الأمم المتحدة الاهتمام الذي طال انتظاره على الأخطار الصحية الخفية التي تسببها الأمراض غير المعدية. وإذا لم يكبح جماحها، فإن هذه الأمراض غير المعدية سوف لن تدمر صحة

المحيط الهادئ في نيوزيلندا، بأهمية خاصة. فقد مكنت الزيارة الأمين العام من أن يرى بنفسه حجم التحديات التي تواجهها البلدان الجزرية الصغيرة الضعيفة في المحيط الهادئ. والزيارة الأولى على الإطلاق التي قام بها لمنطقة المحيط الهادئ الأمين العام الحالي خلال ٦٦ عاماً من وجود الأمم المتحدة، كانت معلماً تاريخياً في العلاقات بين منطقة المحيط الهادئ والأمم المتحدة. وحقيقة أن الأمين العام ينتمي إلى منطقة آسيا - المحيط الهادئ، وأن الزيارة جرت قبل بدء ولايته الثانية، وليس في نهايتها، هما جانبان إيجابيان لم يفوتا قادة منطقة المحيط الهادئ. والدعوة والدعم من السيد بان كي - مون لمسائل المحيط الهادئ في مختلف المنتديات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة، وتغير المناخ، والسلام، والأمن، مثلما شهدنا يوم الأربعاء عندما قدم تقريره إلى الجمعية العامة، لا يقدّران بثمن إزاء وضع شواغل المحيط الهادئ في جوهر الاهتمام والدعم عند الحاجة.

إن الأمم المتحدة هي المنظمة الأولى في العالم. ويجب أن يكون دورها في مختلف مجالات التنمية وفي تحسين حالة الإنسان مثالياً ومطلقاً. وثمة حاجة ماسة في أجزاء من منطقتنا في المحيط الهادئ وعبر العالم إلى عمل الأمم المتحدة وتأثيرها لتشجيع الحكومات على احترام حقوق الإنسان الأساسية ودعمها.

وفي منطقتنا كذلك، ما زالت أعمال الأمم المتحدة لتيسير خيارات شعوب جزر المحيط الهادئ لممارسة حقهم في تقرير المصير تشكل جزءاً هاماً من ارتباط منطقتنا في المحيط الهادئ بالأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نحث الأمم المتحدة بشدة على القيام بدور أكثر استباقاً لتحقيق هذا الهدف.

إن التنمية والأمن وحقوق الإنسان هي ركائز الأمم المتحدة التي يعزز بعضها بعضاً. وينبغي للتقدم المتساوي على جميع الجبهات الثلاث أن يكون القاعدة وليس الاستثناء.

دون إنصاف عن موارد مصائد الأسماك الموجودة في مياهننا، التي تبلغ قيمتها بلايين الدولارات، بأقل من نسبة ١ في المائة تتلقاها البلدان الجزرية.

وتلتزم دول المحيط الهادئ منذ وقت بعيد ببذل الجهود الرامية إلى حفظ موارد مصائد الأسماك وإدارتها في المنطقة. لذلك، ثمة شعور بالإحباط قديم العهد حيال أن سفن الدول الكبرى التي تقوم بالصيد ما زالت تصطاد الأسماك بشكل غير قانوني في مياه المحيط الهادئ. وحتى عندما تُمسك وهي تمارس أنشطة الصيد غير القانوني، ليس من المؤكد بأي حال من الأحوال أن تجري محاكمتها بنجاح وإنزال العقوبات بحقها فيما تتوفر لسفن صيد الأسماك المتعدية الموارد المالية الكبيرة للدفاع عنها.

لذلك، نحث مرة أخرى جميع الدول على التعاون مع أساطيل صيد الأسماك في المحيط الهادئ بغية العمل جنباً إلى جنب مع بلداننا في المحيط الهادئ لوقف ممارسات الصيد غير القانونية وغير المبلغ عنها وغير المنظمة في المحيط الهادئ. إن المحيط الهادئ يحمل الأرصد الكبري الأخيرة لبعض أنواع الأسماك الرئيسية التي استُنفدت بالفعل وأصبحت بالتلوث والانقراض في محيطات أخرى. والنجاح في الحفاظ على الموارد والإدارة الفعالة لمستويات جني الحصول السمكي في المدى البعيد يتصفان بأهمية بالغة، ليس لبلدان منطقة المحيط الهادئ والدول التي تقوم بالصيد في المياه البعيدة فحسب، وإنما، في نهاية المطاف، لإمدادات الأسماك المتوفرة لبقية أنحاء العالم في السنوات المقبلة. وحفظ الأرصد السمكية وإدارتها بنجاح في المحيط الهادئ، ببساطة، عمل تجاري جيّد للجميع.

إن تغير المناخ قد خصّه مرة أخرى قادة منطقة المحيط الهادئ خلال مؤتمر قمتهم الذي اختتم للتو، كأكبر تهديد منفرد لسبل كسب الرزق وتحقيق الأمن والرفاه لشعوب منطقة المحيط الهادئ. فالكوارث الطبيعية قادرة على تدمير

شعوبنا فحسب، وإنما سوف تكون لديها القدرة أيضاً على أن تعيث في اقتصاداتنا فساداً، وسوف تؤثر الأمراض المرتبطة بأسلوب الحياة تأثيراً كبيراً على الناس المنتجين. لذلك، تشارك ساموا في الدعوة إلى إدراج الحد من الأمراض غير المعدية في الأهداف الإنمائية للألفية، التي ينبغي أيضاً توفير موارد كافية لها وشراكة مانحة على سبيل الأولوية.

هذه هي الشواغل الحقيقية. إن التنمية الاقتصادية المستدامة مسألة ذات أولوية لساموا والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ. لهذا السبب، نأمل من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة ريو+٢٠، الذي سينعقد في البرازيل في حزيران/يونيه المقبل، أن يتيح إجراء مناقشة جادة ويعيد توجيه مجتمع الأمم المتحدة بأسره نحو أهمية تحديد وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج العمل المتفق عليها وغيرها من الترتيبات العالمية التي تضعها الأمم المتحدة.

لقد كان موضوع منتدى المحيط الهادئ لهذا العام "تحويل الطاقات إلى ازدهار". وتترافق مع هذا الموضوع دعوة بلدان المحيط الهادئ إلى تسليط الضوء على جدول أعمال المحيطات بغية أن يجرز "الاقتصاد الأزرق" نتائج قوية، ويكفل اعتبار أهمية المحيطات لجزرنا جزءاً لا يتجزأ من نتائج ريو+٢٠. ويوفر المحيط لمنطقة المحيط الهادئ فرصاً ويسبب تحديات تنعكس على أفضل وجه في أربعة محاور هي التركيز على الحفاظ على الموارد، والإدارة المستدامة، والحصاد المتوازن، وزيادة العائد الاقتصادي من استغلال مصائد الأسماك والموارد البحرية.

إن تركيز الجهود على تحقيق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية من مصائد الأسماك هو اعتراف بإسهامها الحيوي في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة ومحاولات تبديد القلق الذي يساور جزر المحيط الهادئ منذ وقت بعيد تجاه أنها ما فتئت لفترة طويلة مهمشة ويجري التعويض عليها من

جزءاً لا يتجزأ من بعثة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان تحت مظلة منتدى المحيط الهادئ.

إن ساموا ترحب ترحيباً حاراً بانضمام جنوب السودان بوصفها أحدث عضو في الأمم المتحدة اعتباراً من تموز/يوليه هذا العام.

تنضم ساموا إلى المجتمع الدولي في تأييده للشجاعة التي تتحلى بها شعوب تونس ومصر وليبيا، والآن سوريا، التماساً للخلاص من الاضطهاد وكسب الحريات وحقوق الإنسان التي تستحقها هذه الشعوب عن حق.

قبل عام عندما تكلمت من على هذا المنبر لم أتوقع الربيع العربي، بل أعربت حينئذ عن وطيد الأمل بأن يحدث تقدم في العملية التاريخية ليتحقق السلام الدائم لشعبي إسرائيل وفلسطين (انظر A/65/PV.19). ولدينا قناعة منذ وقت طويل مفادها أن قيام دولة فلسطينية مستقلة تأخذ مكانها الصحيح في أسرتنا العالمية وتعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل آمنة، هو الطريق الوحيد المفضي إلى السلام الدائم. ومهما يكن من أمر، بينما نعرف جميعاً أن تلك هي النتيجة المنطقية التي يجب الوصول إليها، فمن المؤسف أن تظل تراوغنا من دون أي الإحساس الواضح بالتزام واستعداد الطرفين للتفاوض بحسن نية.

ولكي يتحقق السلام الحقيقي والدائم بين فلسطين ودولة إسرائيل لا بد من المفاوضات المباشرة بين البلدين. فمعالجة الأعراض فقط من دون معالجة الأسباب الجذرية للصراع إنما هو حل قصير النظر ولا يؤدي إلى نتيجة مستدامة. ويجب أن يقرر الطرفان الحل، وألا تُفرض الحلول من الخارج. ومن دون التزام شديد من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم، فإن أي حل لن يدوم طويلاً في أفضل الأحوال. إن تحلي الجانبين بالقيادة الملهمه التي ترى أبعد مما تمليه مباشرة المصالح القصيرة النظر،

مجتمعات برمتها. وحكم التجارب المساوية التي مر بها بلدي نعرف الألم الشديد الناجم عن فقدان الأرواح البشرية، وتدمير في الممتلكات، ونعرف ما للكوارث من قدرة على إحداث نكسات في الاقتصاد الوطني.

لذلك من الحتمي أن تكون الموارد الكافية متوفرة وأن يتم الحصول عليها فعلاً بيسر من خلال طرائق مباشرة مختلفة لمساعدة البلدان على التكيف مع برامجها. إن صندوق كوبنهاغن للحد من تغير المناخ في مرحلة التصميم الآن. ومثلو الحكومات والخبراء المعنيون سيفعلون خيراً إذا ما أولوا اهتماماً إلى هيكل التمويل الحالي للحد من تغير المناخ كي لا تتكرر أوجه القصور في آليات التمويل الأخرى.

من دون توفر الموارد المالية والدعم التقني اللازمين، ستتقلص بشدة قدرة ساموا على التكيف والتخفيف من حدة تغير المناخ. ولحسن الحفظ ما برحت ساموا تستفيد بموجب تمويل البداية السريعة، من خلال المشاريع الثنائية والمشاريع الإقليمية التي وفرها الدعم السخي المقدم من شركائنا التقليديين وشركائنا الإنمائيين الجدد، مثل أستراليا، والصين، والاتحاد الأوروبي، واليابان، ونيوزلندا، وإيطاليا، وبنك التنمية الآسيوي، ومرفق البيئة العالمية، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، على سبيل المثال لا الحصر. وفي الحقيقة إننا ممتنون جداً لها.

إن البلدان في بقاع مختلفة من العالم تتطلع إلى الأمم المتحدة وأعضائها الأقوياء من أجل خدمات حفظ السلام لتقدمها لتلك المجتمعات التي تمر في أوقات نزاع لإيجاد حلول دائمة لها. وما انفكت ساموا تقدم دعمها القاطع لذلك الجانب من ولاية الأمم المتحدة. وأؤكد من جديد أن الدعم الذي تعززه مساهمة بلدي ومشاركتها في أفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في السودان، وفي ليبيريا، وتيمور - ليشتي. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال ساموا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية فانواتو.

اصطُحِب السيد ميلتيك ساتو كيلمان ليفتونفانو،
رئيس وزراء جمهورية فانواتو إلى المنصة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جداً أن أرحب بدولة السيد ميلتيك ساتو كيلمان ليفتونفانو، رئيس وزراء جمهورية فانواتو وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد كيلمان (فانواتو) (تكلم بالإنكليزية): تشارك فانواتو الوفود الأخرى في تهنتكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم لترؤس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ويتعهد وفدي بتعاونه الكامل معكم، ويؤمن أنه بفضل ما تتحلون به من قيادة سوف نفرغ من تلك الدورة بنجاح.

أود أيضاً أن أنوه بقيادة سلفكم، معالي السيد جوزيف ديس على توجيهه الرائع والمنجزات الكبيرة والهامة التي حققتها الدورة السابقة للجمعية.

وانطلاقاً من نفس الروح والنيابة عن حكومتي، أعتنم هذه الفرصة لأهنئ معالي بان كي - مون على إعادة انتخابه لمنصب الأمين العام وأثنى عليه لما يتمتع به من رؤية وقيادة وجهود لا تعرف الكلل للمضي قدماً في خدمة المصالح المشتركة للإنسانية.

أود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ حكومة وشعب جمهورية جنوب السودان على مولد دولتهما الفتية في ٩ تموز/يوليه. وتعترف فانواتو بسيادة جنوب السودان وتقدم دعمها الكامل للدولة الفتية.

إن موضوع دورة الجمعية العامة لهذا العام، "دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية". يتطلب حلاً سلمية متعددة الأطراف أكثر إبتكارية وجدوى للعديد من نزاعاتنا الطويلة التي إن لم تحل بالوسائل السلمية

بل عوضاً عن ذلك، تفتنم الفرصة للتوصل إلى التسوية السلمية العادلة والدائمة التي تلمس إليها الحاجة بشدة عند هذه النقطة أكثر من أي وقت مضى.

إن الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره مسؤول عن الرعب والخوف الذي ما يرح يستحوذ على اهتمام العالم. وما من بلد محصن من أيدي الإرهاب فكلنا تتأثر به بدرجات متفاوتة. فلا يمكن أبداً تبرير الأعمال الإرهابية تحت أي ذريعة أو غاية تُساق لجعلها أعمالاً مقبولة أخلاقياً. وبصورة مماثلة، فإن مكافحة الإرهاب لا تمنح حصانة من حكم القانون، ولا تنازلاً عن المبادئ السائدة في أي مجتمع متحضر.

ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن ينتصر في الحرب على الإرهاب. ولن تتمكن من درء ذلك الخطر الأخرق إلا بحشد مواردنا والعمل بتعاون مع بعضنا البعض. وعلى الرغم من التكلفة الباهظة، فإن ساموا تفعل كل ما بوسعها للوفاء بالتزاماتها في ذلك الجهد الجماعي.

لقد تم إحراز تقدم متواضع في الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن. وما فتئت ساموا مقتنعة بأن توسيع عضوية مجلس الأمن بشكل يجسد الحقائق الحالية مسألة جوهرية للتعددية ولزاهة المجلس ومصداقيته. فالزيادة في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من صفقة الإصلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد تويلايا سايليلي مالبيلغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة من المنصة

خطاب السيد ميلتيك ساتو كيلمان ليفتونفانو، رئيس وزراء جمهورية فانواتو

تكون مواصلة العمل بشأن الإصلاحات داخل الأمم المتحدة إحدى الأولويات الأربع لرئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

وفي هذا السياق، يأتي إنشاء فريق الإدارة المعني بالتغيير في المنظمة هذا العام، بصفة خاصة، كخطوة في الاتجاه الصحيح. وتأتي تلك المبادرة في الوقت الذي يدعو أعضاء هذه الهيئة الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور أكثر أهمية في فترة تشهد تغييراً سريعاً وقيوداً مالية في بناء ثقافة الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة وتعزيز المشاركة الديمقراطية، ورفع الكفاءة وتحقيق النتائج.

أما فيما يتعلق بمجلس الأمن، فإن فانواتو تعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يجب أن تهيئ تدابير الإصلاح لتمثيل ديمقراطي واستراتيجي وجغرافي في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة مسايرة لحقائق هذا القرن. وما فتئت نعرب عن دعمنا لترشيحات البلدان العديدة التي تتنافس على العضوية في فئة المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن. ونأمل أن تساعد الإصلاحات المستدامة على تعزيز دور المجلس في حفظ السلام وزيادة الكفاءة والشفافية في النهوض بالمعايير العالمية والقيم والعادات المشتركة التي تشكل الأساس للأمن والتنمية على الصعيد العالمي. وهنا، فإنني أود أن أحيي بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام الداعمة للبلدان الجديدة، مثل تيمور - ليشتي وجنوب السودان وغيرها، على دورها في بناء الدول.

وفي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أحيينا الذكرى السنوية العاشرة للهجوم على برج التجارة العالمية، ذلك الحادث الذي أثار الفزع في مدينة نيويورك وأدى إلى مقتل أكثر من ٣٠٠٠ شخص. ولا يمكن أبداً تبرير الأعمال الإرهابية من هذا القبيل، مهما كانت القضايا التي يتذرعون بها أو المظالم التي يزعمون أنهم يستجيبون لها.

ستكون لها عواقب عالمية أوسع انتشاراً. وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية أمر أساسي في منظومة الأمم المتحدة، كما يرد في ميثاق الأمم المتحدة وفي العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وفي هذا السياق، فإننا، وشأننا شأن كثيرين، نشجع إخواننا وأخواننا في إسرائيل وفلسطين على مواصلة المفاوضات السلمية التي ستضمن الاستقرار الإقليمي والعالمي. كما ندعو الأمم المتحدة إلى إعادة النظر في الإطار الذي تظطلع من خلاله بولايات الوساطة وأن تقم شراكات أوثق مع الوسطاء من المجموعات الإقليمية. ولكي ننجح كأهم مسؤولة في هذه القرية العالمية، علينا أن نواصل تهيئة بيئة تحول دون نمو بذور التعصب والكراهية وروح الانتقام.

وعند إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، عهد إليها الكثير من الدول، الكبيرة والصغيرة، بمسؤولية المساعدة على صون السلام والأمن الدوليين، وتطوير علاقات الصداقة بين الشعوب، والنهوض بالتقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة وحقوق الإنسان. ولكن، بعد ٦٦ عاماً من تأسيس هذه المنظمة المتعددة الأطراف، ما زال العالم الذي نعيش فيه بعيداً عن تحقيق المثل التي أنشئت من أجلها. ففي كل بقاع العالم، ما زالت هناك شعوب تخضع للحكم الاستعماري والتهديد بالقتل والاحتجاز التعسفي والتعذيب وما هو أسوأ من ذلك، كما يتعرض أفرادها للقتل لممارستهم حقهم في حرية التعبير. وما زالت ترتكب جرائم لا توصف ضد الإنسانية وفظائع أخرى ضد حقوق الإنسان.

وإننا إذ نؤكد على إيماننا بتعددية الأطراف، واقتناعنا بأن الدبلوماسية الثنائية لا يمكن أن تحل محل تعددية الأطراف، نرى أيضاً أن دولنا تحتاج أكثر إلى منظومة متعددة الأطراف أكثر نجاعة وسريعة وفعالة في الاستجابة للتحديات العديدة التي يرى أعضاء هذه المنظومة الموقرة أن العمل الانفرادي في مواجهتها قد يفضي إلى الفشل. ويسرنا أن

العالمي، إلى جانب الآثار الأخرى غير المرئية المترتبة على عدم الاستقرار المالي العالمي، وحالة عدم اليقين في كثير من البلدان النامية، كل ذلك له آثار متعددة الأوجه.

وهذه التطورات، بالإضافة إلى الآثار الناتجة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية، ما زالت تتهدد اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة، وتقوض كل الجهود الآيلة إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية لضمان تحقيق تنمية مستدامة.

لقد أحرزت فانواتو بعض التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لكن ما زال أمامنا عمل كثير من خلال تعبئة مواردنا على المستوى الوطني وإشراك المجتمع الدولي في تنسيق الجهود كيما يمكننا إنجاز أهدافنا الإنمائية للألفية.

إن انعقاد الفريق المواضيعي المعني بالأمراض غير المعدية هذا العام جاء في حينه. وفي بلدي، فإن ما يقدر بـ ٧٥ في المائة من الوفيات تقريباً يرجع سببه إلى الأمراض غير المعدية. وفضلاً عن ذلك، فإن الأسباب المباشرة للإصابة بالأمراض غير المعدية - كإدمان التبغ والغذاء غير الصحي، وعدم ممارسة الرياضة والاستخدام الضار للكحول - أصبح منتشرًا على نطاق واسع في مجتمعنا، وخاصة في المناطق الحضرية. ولذلك، فإن تلك الأمراض التي نسبها لأنفسنا أصبحت تمثل عائقاً رئيسياً لتنميتنا الاجتماعية - الاقتصادية وتمتع سكان الجزر بالصحة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي وقتنا هذا، تجرى في بلدي ولأول مرة دراسة استقصائية وطنية حول الأمراض غير المعدية لتحديد وفهم العبء الذي تشكله تلك الأمراض ونطاق انتشارها وسبل مواجهتها في مجتمعاتنا حتى يمكن تحسين جهودنا للتدخل في المستقبل. وفي أوائل هذا العام، أطلقت فانواتو استراتيجيتها وسياستها المنقحتين بشأن الأمراض غير المعدية للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦ لتوجيه جهود التنفيذ خلال السنوات

وبالرغم من الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ما زلنا نواجه تهديدات كبيرة. وفي الواقع، فإن العالم لا يستطيع أن يقف مكتوف الأيدي بينما قوى الشر تهدد حق البشرية في السلام والأمن. ولا يمكن، بل ولا يجب، أن نسمح للإرهاب بأن يزدهر. وفانواتو تدين بأقوى العبارات الممكنة كل أشكال الإرهاب ومظاهره، وتدعو جميع البلدان إلى توحيد صفوفها لمكافحة إيديولوجياته وأنشطته الشريرة وتمويله كيما يكون عالم الغد أكثر أمناً. وعلى البلدان كافة أن تعمل بشكل وثيق من أجل القضاء على تلك الآفة.

واليوم، فإن عدم إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، وهما حجرا الزاوية للأمن العالمي، أمر يثير القلق. فيجب أن تحقق القوى النووية في العالم وعودها بالوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تتخذ خطوات عملية تجاه نزع سلاح لا رجعة عنه. وعندئذ فقط، سوف ينعكس مسار انتشار تلك الأسلحة.

وشعب بلدي يحمي الجهود المضنية التي بذلها الرئيس أوباما وغيره من قادة العالم الآخرين الذين يعملون معاً للنهوض بمفاوضات نزع الأسلحة النووية. فالأحداث الأخيرة التي وقعت في كارثة محطة فوكوشيما للطاقة النووية في اليابان تبين بوضوح أنه مهما كانت الضمانات المتخذة، فليس هناك ضمان مطلق لصدورها أمام ضراوة أمان الطبيعة التي لا ترحم. وتلك دروس مهمة لنا.

وبعد أربع سنوات من بدء الأزمة المالية العالمية، في عام ٢٠٠٧، فإن اقتصادات العديد من البلدان النامية ما زالت تجاهد، الأمر الذي يثير مخاوف جديدة في الأسواق المالية في أنحاء العالم من ظهور عراقل وحدوث خسائر وركود محتمل. وبالنسبة للبلدان النامية الصغيرة، مثل فانواتو، فإن الارتفاع في أسعار الغذاء وتكلفة الوقود وأسعار السلع الأساسية المتزايدة بشدة، والمخاوف من الركود

انتقالية يجب أن لا تنفصل عن حقائق الواقع الدائمة تلك. ومن دواعي غبطتنا أن رئيس الجمعية العامة قد وعد بإيلاء اهتمام خاص للدول المعرضة للخطر مثل دولنا.

تغير المناخ وزيادة نسبة حموضة المحيطات ما زالا أكبر خطر منفرد يهدد بقاء سكان المحيط الهادئ على قيد الحياة مثلما يهدد أمنهم ورفاههم، لا سيما في دول المحيط الهادئ الصغيرة الجزرية المنخفضة. ويجب على البلدان الصناعية المتسببة في مستويات عالية من انبعاثات غازات الدفيئة أن تبدأ بالرضا والقبول. بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة عن المساهمات التاريخية في تغير المناخ.

وبصفتي رئيسا سابقا لمخفل جزر المحيط الهادئ، فإنني، إلى جانب زملائي قادة أمم المحيط الهادئ الجزرية، نرحب ترحيبا خاصا بالزيارة التاريخية للأمين العام بان كي - مون إلى المحيط الهادئ. وأناشد الأمم المتحدة أن توفد مزيدا من البعثات المؤلفة من كبار المسؤولين إلى منطقة المحيط الهادئ، بقصد تكوين فهم أكثر شمولاً لمدى ضعف شعوب المحيط الهادئ أمام الآثار السلبية لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، التي تتجلى في حالة كيريباس.

وأناشد قادة الأمم المتقدمة أن يجددوا تعهداتهم ويفوا بوعودهم، لا سيما بتمويل الجهود المبذولة لمساعدة أشد المجتمعات ضعفا على تلبية احتياجات تكيفها حتى تكفل نجاة الأمم الجزرية من الفناء نتيجة للكوارث العالمية المحدقة التي قد يتسبب فيها تغير المناخ. ومما يتسم بالإلحاحية إنشاء صندوق عالمي جيد التمويل لتعزيز جهود المجتمعات المحلية الضعيفة لبناء قدراتها، وعلى وجه التحديد إدماج تغير المناخ في السياسات والإجراءات الاقتصادية.

وبينما نعد العدة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (المؤتمر السابع عشر)، المقرر عقده في دربان، تحت حكومتي جميع الوفود على العمل

القادمة. وعلى مدار السنوات الماضية، نفذنا العديد من الاستراتيجيات الرئيسية لمواجهة الأمراض غير المعدية بغية مساعدة السكان على زيادة الاهتمام بصحتهم ومكافحة ما يضر بها، وذلك بمساعدة شركائنا الإنمائيين، مثل منظمة الصحة العالمية، والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية وأمانة جماعة المحيط الهادئ.

وبالنسبة إلى الأداء الاقتصادي، نما اقتصاد فانواتو بمعدل لم يسبق له مثيل بلغ ٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨. لكن النمو الاقتصادي ضعف منذ ذلك الوقت، وسبب ذلك، بالدرجة الأولى، هو الاهتزازات الخارجية المنشأ المحسوسة أثناء الأزمة المالية العالمية الجارية. وقد ترك ذلك وطأة سلبية على دخل الحكومة في السنوات القليلة الماضية، وفرض قيودا إضافية على الاقتصاد. واستنادا إلى ذلك، تظل الحاجة ملحة إلى زيادات كبيرة في الدعم المالي الذي يقدمه الشركاء الإنمائيون. ولقد كان الإعلان في مؤتمر قمة مجموعة العشرين، في لندن في عام ٢٠٠٩، عن زيادة ضخمة في مرافق الائتمان خيرا طيبا. ولكن ينبغي لمجتمع المانحين أن يتابع متابعة حثيثة تأكيد تلك الالتزامات المالية واتخاذ الإجراءات العاجلة بشأنها.

التقييم السابق الذي أصدرته لجنة الأمم المتحدة للسياسة الإنمائية لمركز فانواتو الإنمائي كبلد من أقل البلدان نموا أظهر تحقيق تقدم تدريجي في خطى التنمية. وحيث أن ترقيتنا من فئة البلدان الأقل نموا وشيكة، فلا بد لي من أن أؤكد، أمام الجمعية، على أن معظم التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات دائمة. فتحديات صغر الحجم، والبعد عن أسواق المدن الكبرى، والتعرض الشديد للكوارث الطبيعية وتغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتعرض للأعاصير الآسيوية، تشكل كلها خصائص دائمة تتميز بها أئمتنا الجزرية. ومن المهم بالتالي أن تكفل الأمم المتحدة أن الآليات المتعددة الأطراف للترقية وتقديم حزمة

النداءات المطالبة بإعادة إدراج الإقليم الخاضع لإدارة فرنسا في قائمة لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وذلك سيمثل أول خطوة كبيرة في عملية تقرير المصير لسكان ذلك الإقليم. وتشجع فانواتو إقليم بولينيزيا الفرنسية الخاضع لإدارة فرنسا، وإقليم كاليدونيا الجديدة انطلاقا من نفس الروح، على مواصلة السعي إلى حوار مجد مع فرنسا في سبيل إيجاد طريقة لكفالة أن تتمتع شعوب أوقيانوسيا بحريتها تمتعا كاملا.

ولما كان الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المقيمين مجسدا في المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، فإن هذه المنظمة يجب أن تضمنه. وإن السعي العالمي إلى الإصلاح الديمقراطي والحكم الرشيد والتقييد باتفاقيات حقوق الإنسان كثيرا ما حجب عن الأنظار معاناة سكان كثيرين، وحرمانهم من حقهم في أن يقرروا مصيرهم بدون خوف أو انتقام. ويجب على الأمم المتحدة أن تكتف جهودها حتى تنقذ حريتهم من برائن الحكم الأجنبي، وهذا أمر يبعث على الجزع في هذه الأزمنة الحديثة.

في يوم من الأيام - وأكرر، في يوم من الأيام - لا بد أن يحقق جميع السكان الأصليين في أوقيانوسيا وفيما وراءها هدفهم في الحرية، الذي هو مصير موعود لأبناء الجنس البشري كافة، وهو حق أسبغه الخالق على جميع الناس ولا يمكن لأي قوة دنيوية أن تنكره، الحق في أن يقرروا أين يريدون أن يعيشوا وأن يحكموا أنفسهم في ارتباط حر مع أسرة الأمم الدولية.

اسمحوا لي بأن اغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لتكرار شواغلنا الجادة أمام هذه الجمعية الموقرة حول ما يشكل انتقاصا من الحرية السياسية للكثير من أمنا اليوم على يد القوات الأجنبية، حيث يُحرّم سكان الوطن من ممارسة حريتهم في السيطرة على أراضيهم، ويحرمون من الحرية

بلا كلل والتوصل إلى اتفاق على فترة التزام ثانية بروتوكول كيوتو. إن مؤتمر دربان يجب أن يدفع قدما بجميع جوانب مفاوضات تغير المناخ وأن يصمم الاستراتيجيات اللازمة لوضع القرارات المتخذة في المؤتمر السادس عشر موضع التنفيذ، إذا أريد تحقيق أي نتائج ملموسة ومتوازنة وطموحة.

الاستعمار وكل أشكال الامبريالية يلزم أن تكون موضع اهتمام الأمم المتحدة، لأن أحد الأسباب وراء تأسيس منظومة الأمم المتحدة كان تطوير العلاقات الودية فيما بين الأمم استنادا إلى مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وبالتالي فإن الحكم الاستعماري عفى عليه الزمن ويجب معالجته بحماس جديد وتصور جديد. ويجب على الأمم المتحدة، وعلى المجتمع الدولي أيضا، أن يواصل جهودهما لمعالجة مسائل تصفية الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي ما زالت تتوق إلى الحرية.

ولاية اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار يجب تعزيزها. ويجب وضع جميع الأدوات اللازمة تحت تصرفها للسماح لها بالتعبير عن الأصوات المكبوتة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي ما زالت تترجح تحت سيطرة الدول القائمة بالإدارة، وبخاصة في الأقاليم التي يبلغ عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فيها.

لقد كان بلدي، فانواتو، آخر بلد في منطقة المحيط الهادئ يتم فيه إنهاء الاستعمار. وقد واصلنا التكلم، منذ استقلالنا في عام ١٩٨٠، دفاعا عن الحقوق غير القابلة للتصرف للسكان الأصليين المستعمرين في أوقيانوسيا وفي أجزاء معينة من المنطقة الآسيوية، حيث ما زالت الدول القائمة بالإدارة أو الدول الاستعمارية محتفظة بسيطرتهما عليها.

وتهيب حكومتني أيضا بالأمم المتحدة أن تكفل أن مطالب بولينيزيا الفرنسية بحق تقرير المصير لن تُرفض. وإنما، إلى جانب كثير من الأمم الجزرية في المحيط الهادئ، نؤيد

ختاماً، أود أن أغتنم هذه الفرصة الأخيرة للإعراب عن الامتنان لشركاء فانواتو في التنمية على دعمهم في بناء اقتصادنا. أعتقد أنه يمكن فعل أكثر من ذلك لمساعدة البلدان الجزرية الصغيرة الضعيفة مثل فانواتو لتمكين من التصدي للتحديات الناشئة التي تواجهها.

يا قادة العالم، إن الأصداء المدوية في التاريخ، تفرع في آذاننا وعقولنا وتذكرنا بما يتعين عليه فعله غداً. إن القوى العالمية تدفع بالتغيرات التي سترسم مستقبلنا لا بد من أن تومئ إلى عالم يمكن فيه لجميع الشعوب من شتى الأعراق والسلالات والمعتقدات والأديان والثقافات والتقاليد والمنابت والأصول أن تعيش في وئام وسلام كأشقاء وشقيقات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء جمهورية فانواتو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد ميلتيك ساتو كيلمان ليفتو نغانو،
رئيس وزراء جمهورية فانواتو من المنصة

خطاب السيد داني فيليب، رئيس وزراء جزر سليمان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جزر سليمان.

اصطُحِب السيد داني فيليب رئيس وزراء جزر
سليمان إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يشرفني تشريفاً كبيراً أن أرحب بدولة السيد داني فيليب، رئيس وزراء جزر سليمان وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد فيليب (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): إن جزر سليمان تود وبفخر كبير أن تشكر الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون لتشريفه بلدي بزيارة تاريخية في وقت سابق من هذا الشهر. ومن الجدير بالذكر أنه أول أمين

بسبب مظالم النظام العالمي المعولم الذي رسم حدود الكثير من أوطاننا وفرق بين الشعوب والأسر والثقافات وقطع الصلات التي تربطنا بتقاليد الآباء والأجداد. إن حرمان أي بلد من حقه في ممارسة حريته السياسية ضمن حدوده الإقليمية البحرية، وحرمان السكان الأصليين لأي بلد من ممارسة حقوقهم الثقافية وقطع روابطهم التقليدية بجزء أصلي من وطنهم، المتمتع بالسيادة من غابر العصور، يعتبر إحدى أكبر الجرائم في عصرنا. لذلك ناشد الأمم المتحدة أن تكفل أن حقوقنا الأساسية يمكن ممارستها في جميع أرجاء أراضينا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد علام - مي (تشاد)

وإذ يقف العالم في صف واحد للتصدي لبعض من التحديات الكبيرة في عصرنا، فإن رفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا طال انتظاره كثيراً. إن حرمان شعب كوبا الطيب من المشاركة التامة في الاقتصاد العالمي عمل لإنساني. لقد آن أوان السماح للشعب الكوبي بالتمتع بحقوقه وحرياته باعتباره أمة مستقلة ذات سيادة.

وآن الأوان أيضاً لعودتنا جميعاً إلى الاهتمام بالمطامح والمثل العليا التي تأسست عليها منظومة الأمم المتحدة، ولتوحيد قوانا لاستئصال جذور الظلم والاستعمار والفقر والجوع وجرائم الحرب والإرهاب وأشباهها، أملاً في خلق عالم سلمي آمن للأجيال المقبلة. ويجب على جميع الأمم، كبيرها وصغيرها، أن تحترم سيادة بعضها بعضاً، لأن هذه هي طريقة بناء وكفالة شيوخ الثقة الكريمة فيما بين جميع الأصدقاء المجتمعين حول طاولة الأمم المتحدة.

وأرحب كذلك بالتزام فيجي بإجراء انتخابات ديمقراطية كاملة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وبصفتنا جاراً لها في المحيط الهادئ، فإننا نرى أن الإعلان يتسم بحسن التوقيت.

إن دور الوساطة في جزر سليمان يدور حول إيجاد صوت مشترك فيما بين ٨٧ لغة مختلفة مستخدمة في البلد، ولا تزال الحكومة ملتزمة ببناء مجتمع متماسك متعدد الثقافات مع تكافؤ الفرص للجميع. إن وزارة الوحدة الوطنية والمصالحة والسلام في جزر سليمان إذ تعمل مع لجنة الحقيقة والمصالحة للسنة الثالثة لمواصلة بناء الجسور بين الأطراف المتصارعة سابقاً، تحمل رسالة تنسم بالتسامح والاحترام والحوار والتفاهم فيما بين جزر سليمان.

ويسعدني أن أقول أن حكومتي تعمل على إصلاح وتحسين نظامنا الديمقراطي بتحديد الهدف المتمثل في الاستمرار في المشاورات الوطنية بشأن مشروع قانون نزاهة الأحزاب السياسية الذي قدمته الحكومة السابقة في عام ٢٠٠٩. ونعمل على بلورة سياسة شاملة لتحديد التشريع الذي تجب دراسته أو سنه.

لقد وضعت جزر سليمان لنفسها أهدافاً طموحة لتحقيقها تدريجياً ضمن أطر دولية مختلفة. ولا يمكننا تحقيق جميع تلك الأهداف إلا بتركيزنا على العلاقة مع الأمم المتحدة. ونرى أنه يتعين على الأمم المتحدة إجراء اتصالات خاصة مع البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، لاسيما تلك الدول المتخلفة كثيراً عن الركب، لتتسنى مساعدتها في تنفيذ نتائج الاتفاقات العالمية. ولإحداث فرق لا بد للمجتمع الدولي من الوفاء بالتزاماته، وأن يفعل ذلك بتقديم ضمان كاف مؤداه أن التحول الاقتصادي المطلوب يحدث في أقل البلدان نمواً وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية.

لقد ثبت أن التعددية أساس سياستنا الخارجية. فقد افتتحنا بعثة دائمة ثانية لدى الأمم المتحدة في جنيف في شهر حزيران/يونيه من هذا العام، وأود أن يقابل هذه الخطوة من جانبنا بوجود محسن للأمم المتحدة في جزر سليمان. لدينا هيكل إقليمي كبير لمنظومة الأمم المتحدة شهد زيادة في

عام تطاً قدمه أرض دولة جزرية صغيرة نامية في منطقة المحيط الهادي وهي من بين أقل البلدان نمواً. إن إعادة انتخابه لخمس سنوات أخرى إنما تعبيراً عن اقتناعه الشديد بإعلاء شأن التعددية واهتمامه بالتحديات التي تواجه جميع البلدان الأعضاء، بما في ذلك البلدان الضعيفة. ونتعهد مرة أخرى بدعم الأمين العام خلال مدة خدمته لفترة ولاية ثانية.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأنوه بقيادة السيد جوزيف ديس وبعمله الدؤوب إبان ترؤسه للجمعية العامة في دورتها المنصرمة، وأن أهنيئ رئيس الدورة الحالية على انتخابه. وإني لوائق أنه تحت لوائه ستتعزيز مسؤوليات الأمم المتحدة، لا سيما في وقت تنسم فيه الأسواق العالمية بالتوتر وتنطوي على إمكانية خطيرة حدوث دورتي انكماش اقتصادي متتاليتين، وأصبح ذلك الخطر ماثلاً كل يوم؛ إنه وقت يشهد فيه العالم اضطرابات في آسيا، وأعمال شغب في أوروبا، ومجاعة في القرن الأفريقي؛ إنه وقت تدور فيه المصالح والطموحات الضيقة للبعض من خلال منظومة الأمم المتحدة، وبذلك تنتهك المبادئ التي تركز عليها هذه المنظمة.

وفي هذا الصدد، فإن موضوع الدورة السادسة والسنتين، "دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية"، مناسب ويأتي في أوانه. فقد أنشئت المنظمة لصون السلم للجميع وليس سلماً مشروطاً للبعض. فقد قامت من أجل التعاون الدولي الصادق يقوم على روح التفاؤل والإيجابية. إنها من أجل التفاعل بين الدول انطلقاً من الحس بالمسؤولية والضمير الحي لإحداث التغيير. إن المبادرات الدبلوماسية والسياسية المتعددة الأطراف يجب أن تأخذ مكاناً رئيسياً، بدلاً من الحلول العسكرية التي قد تؤدي إلى صراعات يطول أمدها.

تؤيد جزر سليمان مناشدة الأمين العام إجراء مناقشات بشأن برنامج ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. كما يتعين علينا جميعاً أن ندرك وأن نسلم، بأننا لن نبلغ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. وينبغي أن يستكشف الاستعراض سبل تحقيق الأهداف الاجتماعية والإنمائية. وهذا يعني النظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية من منظور التنمية المستدامة. وجزر سليمان تتطلع إلى تلك المناقشة.

فيما يتعلق بتغير المناخ، ندعو الأمين العام إلى تعبئة الإرادة السياسية الضرورية من جانب شركائنا في البلدان المتقدمة النمو لاعتماد فترة التزام ثانية في ديربان في إطار بروتوكول كيوتو. ومن شأن ذلك تجنب حدوث فجوة بين فترتي الالتزام الأولى والثانية، وسيكون كافياً لضمان بقاء كل الشعوب الضعيفة ويحول دون بلوغ الآثار المترتبة على تغير المناخ مستويات لا رجعة فيها.

والمشاكل المرتبطة بتغير المناخ تشكل تحديات متزايدة لبلدنا. ونحن نتخذ عدداً من الترتيبات العملية. وتخطط الحكومة لنقل المستشفى الوطني المركزي إلى مكان مرتفع. وتبذل جهود لوضع سياسة لتحقيق الأمن الغذائي والأمن المائي في إطار برنامج التكيف. والتحديات التي يمثلها تغير مناخنا تتعاضد، ويجب أن تتاح أموال المساعدة المتعهد بها قبل عامين للبلدان المهشة في أسرع وقت وعلى سبيل الإلحاح. وجزر سليمان بصدد إنشاء مراكز للتنمية الاقتصادية في مختلف أنحاء البلد، وندرس إمكانية تشغيل تلك المراكز بالطاقة المتجددة التي نعتبرها ضرورة وشرطاً للتنمية.

وجزر سليمان تعرب عن امتنانها للتعاون المتنامي بين بلدان الجنوب ولاخراطها داخل المجتمع الدولي، وخاصة الدعم الذي تلقاه من بلدان مثل كوبا والهند وبابوا غينيا الجديدة. ونرحب أيضاً بالشركاء غير التقليديين الجدد مع

المشاكل في منطقة المحيط الهادي. وعلى الرغم من صغر حجمنا فإن ثلاثة بلدان من منطقة المحيط الهادئ التي نقع فيها شهدت صراعات خلال العقد الماضي وأن خمس بلدان من بين ١٢ بلداً منها مدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً.

إن الأمراض غير المعدية تودي اليوم بحياة ستة أطفال من كل عشر ولادات حية في منطقة المحيط الهادي، فالأمراض غير المعدية وبائية في المنطقة. في ذلك الصدد، وضعت جزر سليمان خطة استراتيجية للأمراض غير المعدية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. ولا تزال الوقاية تمثل حجر الزاوية في سياستنا نحو الأمراض غير المعدية، حالها حال تطوير التأمين الصحي الأساسي في أرجاء البلاد. وسنظل بحاجة إلى دعم خارجي مستدام في الأجلين القصير والمتوسط ليتسنى لنا تنفيذ برامجنا بشأن الأمراض غير المعدية.

وجزر سليمان بوصفها من أقل البلدان نمواً، ترحب باعتماد برنامج عمل اسطنبول العشري الذي اعتمد في أيار/مايو من أجل أقل البلدان نمواً. ويوفر البرنامج فرصة لانتشال ٨٨٠ مليون نسمة في المجتمع الدولي من برائن الفقر. والبلدان الأقل نمواً البالغ عددها ٤٨ بلداً وضعت برنامجاً بهدف طموح يتمثل في خروج نصف أقل البلدان نمواً من الفقر بحلول عام ٢٠٢٠. ويركز البرنامج على الاستثمار في قطاعات الإنتاج في أقل البلدان نمواً للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها عن باستحداث نمو اقتصادي مستقر ومستدام وشامل. فالشراكة هامة جداً لدعم الاستثمار في الأنشطة المدرة للدخل، واستحداث العمالة، وتطوير الهياكل الأساسية، والتنمية الزراعية الريفية، والاستثمار في صغار المزارعين. وتعمل جزر سليمان حالياً على الوصول إلى ٨٥ في المائة من سكانها الذين يعيشون في المناطق الريفية، وتعمل على تنفيذ إصلاحات قطاعية ودستورية موازية وبرامج لاستصلاح الأراضي.

لقد دفع النظام الدولي الحالي بنا إلى حافة استنفاد الموارد الطبيعية المحدودة لدينا. ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في ريو في العام القادم سيكون فرصة عالمية أخرى لتحديد الفجوات في أطر التنمية المستدامة القائمة، من برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، اللذان يعترفان بالوضع الخاص للدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى برنامج عمل اسطنبول المعني بأقل البلدان نمواً. ونهيب بالبلدان الموقعة أن تحترم التزاماتها.

وجزر سليمان تتطلع إلى المفاوضات المقرر أن تعقد في أواخر العام الحالي. ونحن بالفعل بصدد حفظ آخر رصيد عالمي من سمك التون بإنشاء أول صناعة سمكية مستدامة في العالم من خلال آلية حكومية دولية على المستوى دون الإقليمي. وما زالت مصايد الأسماك هي مصدرنا للغذاء والدخل، وسنحتاج إلى تعظيم العائدات من هذه الموارد بصورة مستدامة بالجمع بين ركائز التنمية المستدامة الثلاث على قدم المساواة وبطريقة متوازنة وقابلة للاستمرار.

وتستضيف جزر سليمان الوكالة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة لمتدى جزر المحيط الهادئ، وما زلنا نسجل اهتمامنا باستضافة المركز العلمي والتكنولوجي البحري الإقليمي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار لدعم البحث العلمي البحري في منطقة المحيط الهادئ ونقل التكنولوجيا البحرية من أجل تنمية محيطاتنا ومواردنا البحرية.

وجزر سليمان تؤمن بالحوار والانخراط مع بلدان العالم كافة، بما في ذلك فيجي. ونفعل ذلك في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ مجموعة الطليعة الميلانيزية، في إطار من الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي. ونود أن نشجع جميع الدول على أن تحذو نفس الحذو.

منطقتنا، ومن بينهم لكسمبرغ وجورجيا وإيطاليا، الذين يقدمون لنا الدعم ويقومون بدور أساسي في استكمال الدعم المقدم من شركائنا التقليديين: الاتحاد الأوروبي وأستراليا ونيوزيلندا وجمهورية الصين واليابان.

وجزر سليمان، بوصفها إحدى بلدان ما بعد الصراع، ما فتئت تواصل العمل مع بعثة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان التي تقودها أستراليا، بدعم من نيوزيلندا والبلدان الأخرى الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ. وقد اطلع الأمين العام، خلال زيارته الأخيرة لبلدي، على ما حققته البعثة في مجال استعادة القانون والنظام وإصلاح نظامنا الاقتصادي ونظام الحوكمة. وبلدي ممتن لجميع جيراننا في المحيط الهادئ لما يقدمونه من دعم ويكرر أن أي تقليص لأنشطة هذه البعثة ينبغي أن يتم بطريقة محسوبة ومسؤولة.

وما زلنا نسعى إلى إيجاد حلول محلية نابعة من داخل المنطقة. وقد وافقت مجموعة الطليعة الميلانيزية على إنشاء أكاديمية إقليمية ميلانيزية للشرطة، لتدريب قوات الشرطة من فيجي وبابوا غينيا الجديدة وفانواتو وجزر سليمان على الاستجابة للحالات الطارئة، من الكوارث إلى الصراعات. وجزر سليمان تأمل في الانضمام إلى فيجي وفانواتو وبابوا غينيا الجديدة في إسهام أفراد الشرطة في بعثات الأمم المتحدة. والعمل مستمر في هذا الشأن، ونأمل أن ينتهي العمل قريباً.

وفيما يتعلق بمنطقتنا، ما فتئت جزر سليمان تؤيد إدراج إقليم كاليدونيا الجديدة الفرنسي في قائمة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار، وبالمثل، سنؤيد بوليتريا الفرنسية، ونعمل في هذا الصدد مع جميع أصحاب الشأن، بما في ذلك مدير الإقليم. وبلدان مجموعة الطليعة الميلانيزية، بصفة خاصة، تدعم بقوة إلى إدراج كاليدونيا الجديدة وبوليتريا الفرنسية في قائمة إنهاء الاستعمار.

حاسم، والبناء على أساس حل الدولتين والتغلب على عدم الثقة القائم في المنطقة على نحو متعدد الأطراف.

أما بالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، فإن جزر سليمان ما فتئت تدعم المفاوضات الحكومية الدولية بشأن زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة في المجلس. ووفدي يعي أن آخر إصلاح لمجلس الأمن جرى في عام ١٩٦٥. والعالم قد تغير منذ ذلك الحين. ونحن بحاجة إلى إدماج النص التفاوضي الحالي في عملية المفاوضات الحكومية الدولية غير الرسمية، وننضم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى مطالبين بمقعد غير دائم في مجلس الأمن يخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل صريح.

وفيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان، يسعدني أن أقول إن جزر سليمان قدمت تقريرها الوطني عن حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان. بالنسبة لبلد نام، يمثل الحق في التنمية جوهر سياسة البلد. إن جعل الناس محور التنمية، ومشاركتهم الفعالة، والتوزيع العادل للثروة والمنافع الوطنية ستأتي بالسلام إلى الغاضبين، وبالطعام إلى الأطفال، وتحقق التمكين للنساء.

يود وفدي أن يشيد بتغيير تسمية مجموعة الدول الآسيوية المكونة من ٥٣ عضواً إلى مجموعة الدول الآسيوية والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. إن هذا يمثل تطوراً مهماً، ويعكس بصورة حقيقية التنوع الموجود في عضوية المجموعة الآسيوية. ونحن نحبي زملائنا الآسيويين على اتخاذهم هذا القرار.

وفيما يتعلق بقضية الجنسانية، تعاني جزر سليمان من تحديات كبيرة، إلى درجة أنها ستسعي إلى الحصول على مقعد إقليمي في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. تعرض جزر سليمان ترشحها بصفقتها متقدماً يحظى بتأييد دول المحيط الهادئ

ويسرني القول إنه منذ تولت حكومتي السلطة قبل قرابة ١٤ شهراً، أقمنا علاقات مع أكثر من ٢٧ بلداً وسنستمر في التواصل مع البلدان كافة لضمان أن تبقى جزر سليمان على اتصال بالجميع في عالمنا المترابط. وهنا، أود أن أرحب بجنوب السودان كعضو جديد في أسرة الأمم. ونعرض على جنوب السودان صداقتنا ونتطلع إلى العمل معها بشأن كل المسائل ذات الاهتمام المشترك لبلدنا.

وما فتئ الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا منذ ٥١ عاماً يمثل مسألة حبيسة الزمن. وبروح الصداقة واحتراماً لمبدأ حسن الجوار، تتوجه جزر سليمان ببدء متواضع إلى الولايات المتحدة، شريكنا وصديقنا، برفع الحصار الاقتصادي المفروض على شعب كوبا دون شروط. ونطالب الدولتين بتجديد واستعادة وإحياء واسترجاع صداقتهما واحترام كل منهما لسيادة الأخرى في إطار روح ونص ميثاق الأمم المتحدة.

وتستضيف جزر سليمان في العام القادم المهرجان الحادي عشر لفنون شعوب المحيط الهادئ للترويج للثقافات الأصلية المتنوعة والفريدة من نوعها للمحيط الهادئ. وسيتيح هذا المهرجان لنا فرصة للتعبير عن شعورنا بالفخر والوعي والامتنان لروح الانتماء لدى تلك المجتمعات المنعزلة في المحيط الهادئ وبلورة وحفظ شعور عميق بالتضامن والوحدة من خلال إحياء تراثنا القديم من الموسيقى والفنون التعبيرية والرقصات واللغات. ونتطلع إلى استقبال ضيوفنا في عام ٢٠١٢.

فيما يتعلق بالصراع الذي طال أمده في الأرض المقدسة، تؤيد جزر سليمان عمل المجموعة الرباعية. ونلاحظ أن أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعترف بفلسطين كدولة. وجزر سليمان، باسم السلام، ترى أنه يجب أن يتمتع المجتمع الدولي بالقوة والصلابة للعمل بشكل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء، وزير الخارجية والدفاع والإعلام والاتصالات بمملكة تونغا.

اصطحب اللورد تو إيفاكانو أوف نوكونو كو، رئيس الوزراء، وزير الخارجية والدفاع والإعلام والاتصالات بمملكة تونغا إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسعدني جداً أن أرحب باللورد تو إيفاكانو أوف نوكونو كو، رئيس الوزراء، وزير الخارجية والدفاع والإعلام والاتصالات بمملكة تونغا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

اللورد تو إيفاكانو (تونغا) (تكلم بالإنكليزية): أسوةً بغيري ممن تكلموا قبلي، أسمحوا لي بأن أضيف تهابي الحارة للسيد النصر على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحالية. ونؤكد له، وفدي وأنا، كعهدنا دائماً، دعمنا وتعاوننا. كما أود أن أشكر السيد جوزيف ديس، ممثل سويسرا، على رئاسته الناجحة للدورة الخامسة والستين. وتذكر أيضاً رئيساً سابقاً للجمعية العامة، السيد هاري هولكيري، ممثل فنلندا، الذي توفي في وقت سابق من هذا العام، لكنه ترك أثراً باقياً ضمن الأعمال الجيدة للجمعية العامة والأمم المتحدة.

فيما يتعلق بالقيادة الحالية للمنظمة، أود أن أتوجه بالتهنئة للأمين العام، بان كي - مون، على انتخابه لفترة ثانية يستحقها بجدارة. لقد ظل هو والأمانة العامة يديان التصميم القوي الضروري في هذه الأوقات العصيبة من الأزمة العالمية. ونحي أيضاً ذكرى أعضاء الأمانة العامة الذي ضحوا بحياتهم وهو يؤدون واجبهم الدولي.

وكان من الأمثلة الإضافية للدور الحاسم الذي تضطلع به الأمين العام في هذه الأوقات الصعبة انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمراض غير المعدية في

الجزيرة الصغيرة النامية، وتأمل، بدعم من الجمعية، أن تضفي على المجلس نكهة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

حول العلاقات عبر المضيق تايوان، يظل وفدي يشيد بالحوار الجاري بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان. ونوه بالمساهمات المستمرة لتايوان في منظومة الصحة العالمية، ويتمثل ذلك في برامج إنمائية دولية واسعة النطاق، ونرحب بمشاركة بصفه مراقب في جمعية الصحة العالمية. وما زلنا نطالب بأن تنسحب مثل هذه الترتيبات على هيئات معاهدات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من أجل كفالة مشاركة تايوان وشعبها مشاركة فاعلة في شؤون المجتمع الدولي. كما تنوه جزر سليمان ببرامج تايوان المعنية بتخفيف حدة تغير المناخ وبالطاقة المتجددة مع الدول النامية، وتود أيضاً أن ينسحب تطبيق ترتيبات مركز مراقب مماثلة على تايوان في إطار الاتفاقية.

وأود أن أختتم بالإعراب مجدداً عن ثقة وفدي في ترجمة برنامجنا العالمي إلى عمل في غضون الاثني عشر المقبلة. إن أرواحاً كثيرة تعتمد على ذلك. بالنيابة عن حكومة وشعب جزر سليمان، أؤكد للمجلس دعمنا وتعاوننا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جزر سليمان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد داني فيليب، رئيس وزراء جزر سليمان، إلى خارج القاعة

خطاب اللورد تو إيفاكانو أوف نوكونو كو، رئيس الوزراء، وزير الخارجية والدفاع والإعلام والاتصالات بمملكة تونغا

ويسرنا أن مجلس الأمن اتخذ خطوات قوية، في تموز/ يوليو، تحت الرئاسة الألمانية، في القيام بواجبه الأخلاقي بعقد مناقشة مفتوحة وإصدار بيان رئاسي بشأن صون السلم والأمن الدوليين وتأثير تغير المناخ (S/PRST/2011/15). يجب على المجلس وعضويته، ألا يجيدا، لا الآن ولا في المستقبل، عن واجبهما في التيقظ حتى يظلا يضطلعان بدور قيادي بصدده هذه المسألة وتداعياتها على الدول الأعضاء مثل تونغا وغيرها من بلدان المحيط الهادئ.

مع أن الاجتماع الرفيع المستوى المعقود العام الماضي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية قد منح الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل تونغا الفرصة لتقييم تقدمها نحو بلوغ تلك الأهداف عام ٢٠١٥، فإننا نعتقد أن أماننا فرصة مماثلة للقيام بالشيء نفسه ونحن جميعاً نعد العدة لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة العام المقبل. ونؤكد على الأهمية الحاسمة للتنمية المستدامة لموارد المحيطات والبحار، الحياة وغير الحياة، لدينا وإدارتها وصونها باعتبارها مصدراً أصيلاً للرزق والدخل لمجتمعاتنا وحكوماتنا. وضمان حصول دول مثل دولتنا على نصيب أكبر من المنافع المتأتية من هذه الموارد أمر أساسي. وسيكون ما صرنا نسميه، داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، "الاقتصاد الأزرق" تحدينا لمؤتمر ريو لتلبية توقعات شعوبنا وتطلعاتها الإنمائية.

وبالتالي، فإن تونغا تواصل احترام التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتشير إلى القرار الذي اتخذته الدول الأطراف بتوافق الآراء في هذا العام بخصوص عبء عمل لجنة حدود الجرف القاري، وهو العمل الذي تقدره كثيرا الدول الساحلية ومنها دولتي. وقد شاركت تونغا، جنبا إلى جنب مع دولة أخرى شقيقة من المنطقة، بنشاط مرة أخرى في عمل السلطة الدولية لقاع البحار في هذا العام وتشير إلى القرار الذي اتخذته السلطة لمنح تراخيص

وقات سابق هذا الأسبوع. إن الخطورة الكامنة لهذه الأمراض - وهي خطورة لم يكشف عنها في الدول الصغيرة مثل دولتي - تهدد ليس فقط وسائل كسب العيش وأسلوب الحياة بل تهدد أيضاً جميع المكاسب التي يمكن تحقيقها، لأنها ترتبط بالهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى.

في اجتماعنا السنوي في منتدى قادة جزر المحيط الهادئ في أوكلاند في وقت سابق هذا الشهر، أصدرنا بياناً عن الأمراض غير المعدية، ألزمتنا فيه حكوماتنا، فيما ألزمتناها به، بتنفيذ خمس تدخلات في مجالات معروفة بأنها تؤدي إلى الحد من الأمراض غير المعدية: مكافحة التبغ، تحسين النظم الغذائية، زيادة النشاط البدني، تقليص تناول الكحوليات، وتسهيل الحصول على الأدوية والتكنولوجيات الأساسية.

في ذلك الصدد، أسعد تونغا أن تشارك الدول الأعضاء الأخرى في اعتماد الإعلان السياسي (القرار ٦٦/٢، الملحق) في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. وأعتقد مخلصاً أن الاجتماع كان خطوة جيدة على الاتجاه الصحيح لتهيئة مستقبل صحي وممتع لنا جميعاً.

ومما أسعدنا أن الأمين العامة تمكن من زيارة عدد من البلدان في المنطقة في طريقه لحضوره التاريخي منتدى جزر المحيط الهادئ. لقد تسنى له أن يقيم بنفسه التأثير الشديد لتغير المناخ على البلدان في المحيط الهادئ، وأن يضيف الشرعية على الأنشطة التي تقوم بها دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية، مثل تونغا، في المحافل الدولية. يجب أن نستخدم الأسس الإيجابية التي أرسيت بصورة جماعية في كوبنهاجن وكانكون لتبني الوعد الذي ربما يمكن في ديربان في المؤتمر السابع العشر لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر.

إن اهتمام تونغا بتطوير مصادر الطاقة المتجددة، في سياق خريطة طريق تونغا المتعلقة بالطاقة، يواصل تطوره بانتخابنا لعضوية مجلس الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في الدورة الأولى للجمعية العامة للوكالة، والتي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠١١. وسنعمل بشكل جدي لضمان سماع أصوات الدول النامية مثل تونغا وغيرها في المجلس الجديد، نظرا للدور الرئيسي الهام الذي سيضطلع به في صنع قرارات الوكالة وفي تحديد التوجه المستقبلي لها. وللقيام بهذا الدور، يجب على الوكالة أن تكون مستعدة لأن تكون مبتكرة. وسيكتسب عمل الوكالة أهمية أكبر في السنة الدولية المقبلة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع والأنشطة المرتبطة بها. وأود أيضا أن أنهو بالدعم القوي الذي توفره حكومة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها الدولة المضيفة للوكالة.

يسرني أن أخطب الجمعية بصفتي أول رئيس وزراء منتخب ديمقراطيا في تونغا. فبعد الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، توليت المنصب في الشهر التالي، في كانون الأول/ديسمبر، عقب عملية متطورة من الإصلاحات الرئيسية التي شملت، في إطار دستورنا لعام ١٨٧٥، نقل السلطة التنفيذية سلميا من صاحب الجلالة في مجلس الملكة الخاص إلى الحكومة الحالية؛ وتشكيل برلمان غالبية أعضائه منتخبون بالاقتراع العام؛ ورئيس وزراء مُنتخب من قبل أغلبية أعضاء البرلمان المنتخبين؛ ومجلس وزراء يعينه رئيس الوزراء ويجري إلى حد كبير اختيار أعضائه من الأعضاء المنتخبين في البرلمان؛ ونظام ملكي دستوري؛ وسلطة قضائية قوية ومستقلة لا تخضع للنفوذ السياسي.

ومع هذا التطور السلمي، فإن الحريات والقيم الأساسية التي يكفلها الدستور ما زالت توفر الحماية القانونية والطمأنينة المريحة لجميع مواطني تونغا.

استكشاف للكيانات التي ترعاها حكوماتنا. والقرار يمثل مسارا إبداعيا لدول مثل دولتي، في إطار روح الاتفاقية، باتجاه إقامة شراكة متينة وتحقيق التنمية. ولكي يكون للتراث المشترك للبشرية مغزى حقيقي، فإنه يجب أن يصبح مشتركا بين الجميع وليس قاصرا على البعض أو القلة الذين لديهم القدرة في هذا المجال.

وتونغا تكرر دعوتها إلى إنشاء وتعريف فئة رسمية للدول الجزرية الصغيرة النامية داخل منظومة الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى تعريف لا يستند إلى نهج واحد يناسب الجميع. وشأننا في ذلك شأن غيرنا، يجب أن يكون لنا تعريف يميز بين تنوع تلك الدول من حيث الحجم والسكان والبعد والعزلة والمستويات المختلفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويعالج هذا التنوع. ونعتقد أن تعريفا كهذا لن يحسن الروابط داخل منظومة الأمم المتحدة فحسب، ولكنه سيضع أيضا معيارا جيدا يتسم بأنه متماسك وعملي على السواء للمجتمع الدولي. ومن شأنه تعزيز موقف الأمم المتحدة والنظام الدولي في التعامل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي التصدي للتحديات الخاصة والفريدة التي تواجهها.

وشأننا في ذلك شأن غيرنا، فإننا نرحب أيضا بجمهورية جنوب السودان باعتبارها أحدث دولة عضو في الأمم المتحدة. ولطالما دعمت تونغا الجهود المبذولة لإحلال السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. ورمال التغيير المتحركة المعروفة باسم "الربيع العربي" التي اجتاحت أنحاء المنطقة المحيطة في وقت سابق من هذا العام قد جعلت تحقيق هذا السلام والأمن الحقيقي أصعب، ولكنه غير مستحيل. وهذه في الواقع لحظة الحقيقة ليس لمن لديهم أمل حقيقي في وجود إسرائيل آمنة وفلسطين تملك مقومات البقاء فحسب، ولكن لمن طالما راودهم آمال كبيرة في تحقيق سلام طموح.

اصطحب السيد عبد الولي محمد علي، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد عبد الولي محمد علي، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد علي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد النصر على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. أود أيضا أن أهنئ الأمين العام على تعيينه لولاية ثانية. ونود نحن الصوماليون أن نشكره على الدور الريادي الذي اضطلع به في وضع الصومال على رأس جدول الأعمال، على الرغم من الكثير من الأولويات المتنافسة. نأمل أن يصبح الصومال خلال فترة ولايته بلدا مستقرا ينعم بالسلم.

إنه لشرف لي أن أحاطب الجمعية العامة للمرة الأولى بصفتي رئيس وزراء الصومال. لقد جئت هنا واضعا في اعتباري التحديات الهائلة التي تنطوي عليها هذه اللحظة المهمة من تاريخنا، ومصمما على التصرف بجرأة في سبيل قضايا السلام والعدالة والاستقرار - ليس فحسب في منطقة القرن الأفريقي، وإنما أيضا في القارة الأفريقية برمتها وفي العالم بأسره.

لقد أسست الأمم المتحدة على أساس القناعة بأن دول العالم يمكن أن تجتمع بروح من التعاون لمعالجة مشاكلها المشتركة لمصلحة البشرية جمعاء. أود الحديث عن التحديات التي تواجه الصومال، والتي تتجلى تأثيراتها في الحالة الحالية المؤلمة التي يعيشها البلد، والتي يهدد بعضها كل بلد من البلدان الممتلئة هنا.

لمواجهة المستقبل الغامض للمناخ الاقتصادي والمالي العالمي الحالي، وافقت حكومي على الإطار الاستراتيجي للتنمية في تونغا والذي يوفر إطارا شاملا لتوجيه أنشطة الحكومة للسنوات الأربع المقبلة. وهو يتضمن تسعة مجالات ذات أولوية، من بناء مجتمعات محلية قوية وشاملة للجميع إلى تحسين معايير الصحة والتعليم لكي ينعم مجتمع تونغا بالأمن والأمان والاستقرار. وفي وقت سابق من هذا الشهر، وقعت حكومي اتفاقات منفصلة مع مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي لتحسين خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تونغا، وذلك لجعلها ميسورة وفي متناول الجميع. وتحسين هذه الخدمات سيمكن تونغا من تعزيز ما يرتبط بها من خدمات تعليمية وصحية وحكومية أيضا. وحكومي تعتقد بصدق أن هذا الإطار سيضع تونغا على مسار ثابت لتحسين قدرتها على أن تحقق بصورة ذات مغزى أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وعلى هذا وفي الختام، تؤكد حكومي مجددا وبسعادة التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد بدعم العمل الجاري لإصلاح المنظمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع والإعلام والاتصالات في مملكة تونغا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب اللورد تو إيفاكانو أوف نوكونو كو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع والإعلام والاتصالات في مملكة تونغا، من المنصة

خطاب السيد عبد الولي محمد علي، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال.

وأنها تسعى إلى القضاء على الولايات المتحدة والأمم المتحدة معا. من المعروف أيضا بأن حركة الشباب قد ركزت تجنيدها وجهودها لنشر التطرف على الصوماليين في الشتات المقيمين في أستراليا وأوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

من الواضح أن الحرب ضد القاعدة حرب تهمنا جميعا، ومن ثم، لكل منا فيها مسؤوليات. في الصومال، قمنا بما نستطيع في نطاق مواردنا المحدودة بغية الوفاء بالتزاماتنا في هذا الصدد. لم يمض بالكاد شهر على قتل القوات الأمريكية لأسامة بن لادن، حتى قتل بالرصاص أحد أكثر نوابه المبحوث عنهم، وهو فضل عبد الله محمد في ضواحي مقديشو، بعد ذلك بقليل، وبمساعدة قوات الاتحاد الأفريقي، نجح الجيش الوطني الصومالي في إجبار المتطرفين على سحب معظم قواتهم من العاصمة. نتيجة لذلك، بوسعنا الآن الشروع في تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المترايدين في المدينة من المشردين داخليا الهاربين من المناطق التي لا يزال يسيطر عليها المتطرفون، والتي ضربت فيها المجاعة بشكل أشد.

رغم أن انسحاب المتطرفين من مقديشو هو تطور محمود، فإنه يمكن أن يكون نذيرا بمرحلة جديدة وأشد خطورة من الصراع، قد تتحول بشكل متزايد إلى تكتيكات غير متماثلة، كالعديد من الانتحارية واستخدام أجهزة التفجير المرتجلة التي تستهدف المدنيين. وفي خضم مواصلتنا بناء قدراتنا، فإن وكالاتنا الأمنية متيقظة لهذا التهديد وأفشلت بنجاح العديد من الهجمات، بما في ذلك العديد منها التي تستهدف الجياع في مراكز توزيع الطعام.

يتربص الإرهاب الدول بالمفككة، إذ يستغل فقرها ومساحتها غير الخاضعة لأي سلطة حكومية من أجل التطرف والتجنيد والتخطيط. لذلك حارب المتطرفون باستمرار عملية السلام في الصومال وسعوا إلى القضاء على

سمحوا لي باغتنام هذه الفرصة لأشكر رئيس وزراء تركيا على ما أبداه من قيادة حقيقية وتسليطه الضوء على محنة ومعاناة الذين يعانون من المجاعة في الصومال. للأزمة الإنسانية التي يبدو أنها بدون نهاية أسباب متنوعة. فقد أدت عقود من الصراع وغياب الدولة المركزية والقيادة السيئة والفسادة والصراعات بين المجموعات على الموارد المحدودة التي فاقمتها الدورات المتكررة من الجفاف، إلى نقص مزمن في الغذاء واقتصاد أقل نموا، ودفعت الشعب إلى القنوط.

في السنوات الأخيرة، سعى التنظيم الإرهابي العالمي "القاعدة" إلى استغلال هذه الانقسامات ونقاط الضعف للتآمر والقيام بهجمات على بقية العالم. يعرف شعبنا جيدا ما يمكن لقلّة أعمتها إيديولوجيا التطرف والإرهاب أن تجره من خراب على بلد من البلدان. إنها هذه الأقلية، وأساسا جماعة الشباب التابعة للقاعدة، هي المسؤولة عن المجاعة التي تضرب البلاد حاليا، من خلال سياساتها المنهجية المتمثلة في نهب مخازن الحبوب والتجنيد القسري للمزارعين وسلبهم وأسرهم، ومنع وكالات الإغاثة من الوصول إلى أغلب المناطق المتضررة في الجنوب.

مع ذلك، فإن تهديدها لا ينحصر في حدودنا. فقد سعى المقاتلون الأجانب إلى تصدير تطرفهم الآثم إلى بقية منطقة القرن الأفريقي من خلال التجنيد لاقتراح أعمال إرهابية وتمويلها في البلدان المجاورة مثل أوغندا، التي قتلوا فيها السنة الماضية ٧٦ من الأبرياء. وأدى انعدام الأمن الذي تسببوا فيه في جنوب الصومال إلى نزوح عارم للاجئين إلى كينيا وإثيوبيا، مما نتج عنه استنزاف الموارد ونشر عدم الاستقرار في المنطقة.

إنهم يخططون بنشاط لضرب مناطق أبعد من ذلك. خلال هذا الأسبوع فقط، قال أحد زعماء حركة الشباب بأن الحركة ملتزمة بمواصلة حربها على الحكومة الصومالية،

واستشرافا للمستقبل، وإذ ندخل في المرحلة الأخيرة من العملية الانتقالية، سوف تستمر حاجتنا إلى مساعدة ودعم الأمم المتحدة. لقد أنارت خارطة الطريق السبيل، ورغم الأخطار المحدقة، لن نعيد عنه. ونطلب إلى المنظمة مواصلة دعمنا في هذا المسار وتوفير الموارد المطلوبة على طريق تقدمنا في اتجاه السيادة الكاملة.

ورغم التقدم الملحوظ الذي حققناه لحد الآن، تبقى مكاسبنا هشة وسيطلب توطيدها أن نبدي جميعا المرونة والوحدة. من المهم دعم الجيش الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في أقرب وقت ممكن، حتى يتمكن من الحيلولة دون حدوث فراغ أمني في مناطق مقديشو، التي أحلها مؤخرا المتطرفون الهاربون، وضمان أمن المدينة للسكان وعمال الإغاثة على حد سواء. وسوف يكون النشر الفوري لـ ٣٠٠٠ جندي إضافي من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي، على نحو ما أذن به مجلس الأمن، خطوة أولى حاسمة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أيضا أن نظهر للشعب ثمار السلام والديمقراطية، وتغيير الآثار الضارة الناجمة عن التطرف. ويحتاج الصومال إلى مساعدة العالم الخارجي لإعادة بناء اقتصاده، وتوفير مناصب العمل لملايين الشباب الذين حرموا من الفرص نتيجة الفوضى التي عرفها العقدان الماضيان. ويتعين أن نبين لهم بأن هنالك بديلا أفضل عن السلاح.

يتعين أن يبدأ الجهد داخل البلد. وأود أن أكون أول من يعترف بأننا نحن الصوماليين قد ارتكبنا أخطاء في الماضي جعلت ثقة المجتمع الدولي تتآكل في مؤسساتنا. يمكن للصومال ويتعين عليه أن يقوم بأفضل من ذلك. وفي وقت الأزمة الوطنية هذا، ينبغي لنا نحن الصوماليين وضع خلافاتنا جانبا والاتحاد لمواجهة المخاطر التي تهددنا. ويتعين أن تصبح المصالحة شعارنا في عملنا لتعزيز عملية السلام وتهيئة بيئة تؤدي إلى

المؤسسات التي تمخضت عنها. ويضعف القادة الصوماليون جهودهم لتحقيق المصالحة الوطنية وترسيخ الحكم الديمقراطي. استضفنا منذ ثلاثة أسابيع، بمساعدة شركائنا الدوليين، المؤتمر الاستشاري الوطني الأول في مقديشو، الذي اجتمع فيه ممثلون عن المؤسسات الانتقالية والإدارات الإقليمية، بغية اعتماد خارطة طريق لإعادة إقامة حكومة دائمة شرعية وتمثيلية في البلد.

يمثل المؤتمر، الذي توج مبادرات المصالحة التي يقودها الصوماليون منذ إعلان عرتا في أيار/مايو ٢٠٠٠، أفضل أمل بالنسبة للصومال لإقامة قاعدة سياسية صلبة يتم البناء عليها. وخارطة الطريق إنجاز مهم لعملية السلام في الصومال. ويشكل اعتمادها إلى أولى الخطوات العديدة على طريق الاحتتام النهائي للعملية الانتقالية بطريقة مسؤولة ومنتجة. لقد ألفت الضوء أيضا على المهام الانتقالية المتبقية، بما في ذلك صياغة وإصدار دستور جديد. وقد التزمت المؤسسات الاتحادية الانتقالية باحترام الجداول الزمنية والمعايير المحددة لتنفيذها على النحو المبين في خارطة الطريق، مما سيسمح للشعب الصومالي بمراقبة أدائنا في هذا الصدد.

دعم المجتمع الدولي أمر حاسم أيضا لضمان نجاحها. في الواقع، ما كان للمؤتمر أن يعقد بدون الالتزام المستمر للمجتمع الدولي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضا للتعبير عن شكري، نيابة عن الدولة بأكملها، للاتحاد الأفريقي، وخصوصا أوغندا وبوروندي، على ما قدمته من دعم وتضحيات حتى الآن لهذه القضية الجديرة بذلك. وعقد المؤتمر بسلام في مقديشو دليل على الإنجازات الأمنية التي حققتها قواتها في المدينة. ويجب علي أيضا أن أشكر جميع البلدان الممثلة هنا على دعمهما الثنائي والمتعدد الأطراف، المقدم إلى المؤسسات الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي بدونه ما كان لما أجز أن يكون ممكنا.

وكما هو الحال بالنسبة إلى المكاسب التي تحققت في قطاع الأمن، فإنه يتعين علينا، نحن في الحكومة الاتحادية الانتقالية، تحسين أدائنا وتهيئة الظروف اللازمة لنمو الاقتصاد الصومالي، من أجل ترسيخ وحماية هذه الإصلاحات، والوفاء بتطلعات الشعب الصومالي. غير أن حجم التحدي الذي نواجهه يرغمنا على مواصلة الاعتماد على المساعدة التي يقدمها لنا شركاؤنا الدوليون.

ومن المفهوم، في البيئة الاقتصادية العالمية السائدة اليوم، أن يميل الكثيرون في البلدان الغنية إلى الاهتمام بمشاكلهم الداخلية الخاصة، على حساب تقديم المعونة والاستثمارات لإخوانهم الفقراء في الدول النامية. وأود أن أحذر من هذا الاتجاه. فقد أدرك القادة المستبصرون الذين أسسوا هذه الهيئة أنه كان من المستحيل تأمين الفوائد الاقتصادية لقسم من سكان العالم، ما دامت هذه الفوائد حلاً بعيد المنال بالنسبة لبقية السكان، وسعى المؤسسون لإنشاء بنية تحتية عالمية سياسية اقتصادية مترابطة، تكفل لمواطني جميع الدول المشاركة في الازدهار العالمي والحصول على نصيبهم منه. ولذلك، فإنني أحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه السخي للمؤسسات الاقتصادية الناشئة، بينما نسعى جاهدين لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة، وبدء النشاط الاقتصادي في المناطق التي تؤمنها قواتنا.

وأود أن أقول لقطاع الأعمال إن الصومال عملاق أفريقيا النائم حقاً، وإن من شأن الاستثمارات الصغيرة نسبياً أن تحقق تقدماً كبيراً. وبحكم أن الصومال له أطول ساحل في القارة، وبه من الثروات الطبيعية الوفيرة، غير المستغلة، فضلاً عن تقاليد تنظيم المشاريع التي يعود تاريخها إلى العصر الروماني، فإن من شأن تحوله إلى دولة سلمية، أن يجعل منه قوة للاعتدال، ومحركاً للنمو والازدهار، في المنطقة، وعلى نطاق القارة كلها.

تقدم المعونة. ويتعين علينا نحن أفراد الطبقة السياسية قبول مسؤوليتنا عن أخطاء الماضي والعزم على التصرف بشكل أفضل. لقد طفح الكيل بالصوماليين من الحرب والمجاعة والمشاحنات السياسية والفساد. إنهم يطالبون، وهم أهل لذلك، بحكومة تضع المصلحة الوطنية قبل الطموحات الشخصية - حكومة تعزز الوحدة لا التفرقة.

تبذل الحكومة الاتحادية الانتقالية جهوداً لعكس هذا الاتجاه ولغرس روح الوطنية والمسؤولية في المواطنين. ونحن نحرز تقدماً جيداً في إدخال المهنية والشفافية في عملية تحصيل الإيرادات ونظام الإدارة الاقتصادية، وتعزيز الآليات الداخلية التي تنظم توزيع الأموال الحكومية وإنشاء نظام أكثر انفتاحاً وخضوعاً للمساءلة المالية والنقدية.

والمصرف المركزي في الصومال يزاول مهامه الآن. وأسفرت الإصلاحات الاقتصادية التي حققناها عن مضاعفة عائدات ميناء مقديشو وزيادة عائدات مطار عدن الدولي بأربعة أضعاف. ويجري استثمار أموال هذه العائدات في توفير الخدمات للشعب، حسب قدراتنا الحالية. فعلى سبيل المثال، تم تخصيص ١٥ في المائة من الإيرادات المحصلة من الميناء لإعادة تأهيل المدينة. ونتيجة لذلك، يجري حالياً تطهير مقديشو من الركام، للمرة الأولى منذ ٢٠ عاماً، كما يجري إصلاح الطرق، وأضيئت الشوارع، بينما بدأت الأسواق والمستشفيات والمدارس تفتح أبوابها مجدداً. وأعد سجل يحتوي على أسماء جميع أعضاء قوات الأمن وبياناتهم الحيوية، بينما يتلقى جنودنا بدلاتهم بانتظام.

وكما هو مطلوب في خارطة الطريق، فقد شرعنا في عملية تحديد المرشحين للجنة المؤقتة المستقلة لمكافحة الفساد. ونعمل أيضاً على وضع الميزانية المالية الوطنية للسنة المالية القادمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ماير هارتنتغ (النمسا)

ومن دون تدخلات عاجلة لتغيير الحالة، فرمما سيموت جوعاً ما يصل إلى ثلاثة أرباع مليون شخص في الأشهر القليلة المقبلة. وعلى الرغم من أنه يتوقع أن يعود هطول الأمطار بمعدل يتراوح بين العادي وفوق العادي في الأشهر الثلاثة المقبلة، فإن من غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى تخفيف كبير من حدة الأزمة في الأجل القصير، طالما أنه لا يتوقع موسم الحصاد قبل شباط/فبراير المقبل. وعلى أية حال، فإن الإنتاج في موسم الأمطار القصير، لن يعادل سوى ثلث إجمالي إنتاج الحبوب السنوي. وسوف يؤدي تشرد المزارعين بسبب المجاعة الحالية إلى المزيد من خفض العائد المتوقع. وفي الواقع، أشارت الأمم المتحدة إلى أنها تتوقع أن تمتد المجاعة إلى بقية الجنوب بحلول نهاية العام.

لذا، فإن من الأهمية بمكان أن نسرّع الجهود الرامية إلى الوصول إلى المقيمين في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب، مع توفير الضمان في الوقت نفسه لتمتع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الدوليين بقدر من الأمان ضد الهجمات وعمليات الاختطاف من قبل المتمردين. وكما ذكرت سابقاً، فإنه يتعين على المجتمع الدولي تعزيز جهودنا بشكل عاجل لتوسيع منطقة الأمان بالنسبة لعمال الإغاثة خارج مقديشو وداخل هذه المناطق. وفي غضون ذلك، ستواصل حكومتي العمل بشكل وثيق مع الوكالات الإنسانية لجمع وتبادل المعلومات بشأن الاحتياجات. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الجهات الفاعلة، لضمان وصول المساعدات إلى أشد السكان المتضررين، أينما كانوا.

وكما ذكرت من قبل، فإن التحديات التي أوضحتها قد تفاقت بسبب تزايد دورات الجفاف المدمر التي شهدناها نتيجة لتغيرات أنماط المناخ العالمي. وقد تأثرنا نحن في القرن

وعلاوة على ذلك، فإن إدماج الصومال في الاقتصاد العالمي، سيكون له أثر كبير ومفيد على القضاء على ظاهرة القرصنة من شواطئنا، التي تكبد التجارة العالمية تكلفة باهظة. وكما لاحظ كثير من المراقبين، فإن إيجاد حل دائم لهذا الخطر لا يكمن في خفر أعالي البحار. فالترياق الوحيد هو تجديد اقتصاد مزدهر على أرض الواقع، وتوفير الوظائف والفرص للجميع.

ولا تزال الحالة الإنسانية في الصومال ماسة. فقد أعلنت الأمم المتحدة المجاعة في المنطقة السادسة، الأمر الذي يعني أن ما يصل إلى نصف السكان يواجهون الآن نذر المجاعة. ويواصل الكثير من مواطنينا الهجاء إلى العاصمة بحثاً عن الملاذ، وقد وصل منهم بالفعل أكثر من نصف مليون آخرين. وقد أنشئت لجنة رفيعة المستوى بقصد التعامل مع هذه الحالة، والإشراف على إيصال المساعدات الإنسانية. وأنشأت الحكومة، وفقاً لتوصيات هذه اللجنة، عدة مخيمات لإيواء اللاجئين وإطعامهم. كما أنشئت كذلك وكالة لإدارة الكوارث، تتألف من أعضاء المجتمع المدني. ونحن نعمل مع وكالات الأمم المتحدة، مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، لمزامنة جهودنا المعنية بالتصدي للمجاعة.

وأود أن أعرب، باسم الأمة الصومالية بأسرها، عن امتناني للتعهدات بتقديم المساعدة التي تلقيناها من الحكومات والوكالات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن الحاجة تبدو أكثر إلحاحاً في المناطق التي لا تزال تحت السيطرة الفعلية للمتطرفين، حيث تفرض قيود مشددة على وصول الوكالات الإنسانية الدولية إليها. ويعوق المتمررون أيضاً حرية التنقل بالنسبة للملايين الذين يسعون للوصول إلى المساعدة، سواء في مقديشو، أم في البلدان المجاورة.

والمطلوب الآن، اتخاذ إجراءات عالمية حازمة، لدعم جهودنا، إن كان لنا أن نرسخ ونسني على المكاسب التي تحققت بالفعل، وتوسيع نطاقها كي تصل إلى بقية أنحاء البلاد، من أجل الأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية للجمهورية الصومالية على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد عبد الولي محمد علي، رئيس الوزراء في الحكومة الاتحادية الانتقالية للجمهورية الصومالية من المنصة

خطاب السيد جيلبر فوسون هونغو، رئيس وزراء جمهورية توغو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية توغو.

اصطحب السيد جيلبر فوسون هونغو، رئيس وزراء جمهورية توغو إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سعادي الغامرة أن أرحب بدولة السيد جيلبر فوسون هونغو، رئيس وزراء جمهورية توغو، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد هونغو (توغو) (تكلم بالفرنسية): يرحب بلدي، توغو، بانتخاب رئيس الجمعية العامة، لتوجيه أعمالها في دورتها السادسة والستين. وأود، باسم حكومة وشعب توغو، وأصالة عن نفسي، أن أعرب له عن تمانينا الحارة له. ونتمنى له كل النجاح في إتمام مهمته النبيلة والمبهجة.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، يستدعي العدد المتزايد من التحديات التي تواجه الكوكب المزيد من التضامن لإيجاد حل عالمي فعال يليق بتطلعات شعوبنا. حين يلتقي

الأفريقي أكثر من غيرنا. وإذا أتكلم الآن، تشهد المنطقة إحدى أسوأ موجات الجفاف التي ضربتها منذ عقد كامل. وحجم المعاناة في بلدي، دليل على التكلفة الباهظة التي تعين عليها تكبدها.

وهناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة، ليس فقط لمعالجة أسباب تغير المناخ، بل للتخفيف من آثاره الضارة أيضاً، وخصوصاً في بلد مثل الصومال، الذي لم يسهم كثيراً في المشكلة، ولكنه يتحمل العبء الأكبر من عواقبها. وفي ذلك الصدد، أود أن أكرر النداء الذي صدر عن مؤتمر القمة المعني بالأزمة في القرن الأفريقي، الذي عقد في العاصمة الكينية نيروبي مؤخراً. فعلى الدول المتقدمة تسهيل نقل التكنولوجيا، وبناء قدرة الدول النامية على التكيف مع هذه التحديات. ويحتاج الصومال إلى المساعدة في تحسين إدارة الموارد المائية، وتقليل اعتمادنا على الزراعة المطرية، في سياق سعينا جاهدين نحو تنفيذ الأهداف المتفق عليها في مؤتمر قمة نيروبي: أن تبلغ نسبة الغطاء الحرجي والأراضي المروية ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٧.

وعلاوة على ذلك، نحن نؤيد تأييداً كاملاً حق فلسطين في أن تصبح عضواً كامل العضوية في المجتمع الدولي. ونؤمن بحل الدولتين للمشكلة الفلسطينية الإسرائيلية، إذ ينبغي أن يسمح للفلسطينيين بالعيش في سلام وكرامة في وطنهم. وقد رأينا جميع التغيرات التي تحدث في العالم العربي. وينبغي للمجتمع الدولي، دعم التطلعات السلمية والديمقراطية لجميع الشعوب.

ويجب علينا أيضاً دعم المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، من أجل إحلال السلام والاستقرار في ذلك البلد.

وختاماً، فإن مستقبل الصومال على المحك الآن، ومعه كذلك، آفاق تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في منطقة القرن الأفريقي، وأمن الدول في جميع أنحاء العالم.

ونساءً، أن يتحدثوا فيما بينهم عن اللحظات الأكثر إيلاماً في تاريخهم، وأن يقولوا الحقيقة من أجل كفالة العدالة والمصالحة، ما سوف يسمح بالتالي بطي الصفحة إلى الأبد.

في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، قدمت حكومة توغو تعهدات بزيادة قدرات الحكومة على حماية الأفراد والممتلكات، وضمان الحريات الأساسية، بهدف منع الديمقراطية الفتية في توغو من أن تفقد أرضيتها فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تشكيل هوية توغو، بالإضافة إلى منع أي محاولة لاستغلال الاختلافات. في ذلك الصدد، قدمت توغو للتو إلى الهيئة المسؤولة بمجلس حقوق الإنسان في جنيف تقريرها الوطني فيما يتصل بالاستعراض الدوري الشامل المقرر إجراؤه في غضون بضعة أسابيع.

وتود توغو أن تؤكد مجدداً عزمها على الوفاء بالتزاماتها الدولية. سنواصل مكافحة جميع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات بحق مرتكبيها. لذا، فإن بلدي سيواصل بلا هوادة العمل الذي بدأ من قبل بهدف تعزيز مكاسب الديمقراطية والسلام، مع بذل الجهود في الوقت نفسه لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

في مجال الحوكمة الاقتصادية، تواصل توغو إصلاحاتها الرامية إلى تحسين إدارة مالتها العامة، بهدف بلوغ الحد الأمثل في العائدات المحلية. ونعمل من أجل قطاع مالي أشد قوة، وخصخصة المصارف العامة، وتفعيل محكمة المراجعين، وسن قانون جديد للعطاءات العامة يتماشى تماماً مع المعايير الدولية. كل ذلك بالإضافة إلى الخطوات التي اتخذناها في سبيل الحصول على عضوية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. لقد سمحت لنا تلك التدابير المختلفة، فيما سمحت به، باختتام مشاركتنا بنجاح في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والاستفادة من نحو ١,٨ بليون دولار من شطب الديون. ويقدم البرنامج الجاري

قادة العالم، جالين معهم تطلعات دولهم، في هذا الخفل ليتفكروا حول قضايا الساعة الرئيسية، فإنهم إما يريدون إعطاء شعوبهم الأمل في غد أفضل.

وللتصدي لتلك التحديات المتعددة، سعت توغو طوال سنوات عديدة لإطلاق اقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة من أجل رفاهية شعبها. لقد جعلنا من تعزيز الوحدة الوطنية، وجودة الحوكمة، وإنعاش النمو الاقتصادي، ومكافحة الظلم الاجتماعي، صرخةً توحدنا.

في مجال الحوكمة السياسية، تظل توغو وديةً لرؤيتها الجديدة المتمثلة في تقاسم انتصارها مع جميع أصحاب المصلحة ذوي النيات الحسنة، بما في ذلك الأحزاب السياسية التي خسرت في الانتخابات. فقبل كل شيء، يتعلق الأمر بتأكيد انتصار الشعب وليس انتصار أي حزب سياسي. في رأينا، يجب أن يلهم ذلك الفهم للسلطة جميع القادة الساعين إلى قدر أكبر الاستقرار بعد الانتخابات.

وتدعم حكومة توغو، على أساس رغبتها في تعزيز المكاسب المتحققة في ميدان نشر الديمقراطية، تنفيذ التوصيات التي قدمتها بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، ويشمل ذلك الإصلاحات المؤسسية والدستورية، خاصةً على خلفية الانتخابات المحلية والتشريعية المقرر إجراؤها عام ٢٠١٢. في ذلك الصدد، حددت الحكومة، وفاءً بسياسة الانفتاح والتعاون التي ابتدرها رئيس دولتنا، حوارها مع جميع أصحاب المصلحة السياسيين والمدنيين، بموجب إطارها الدائم للحوار والتعاون، من أجل مواصلة النقاش بشأن جميع الموضوعات المتعلقة بإدارة الشؤون الحكومية.

لقد دخلت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، التي أُطلقت قبل عامين بمهمة تعزيز المصالحة الوطنية، في المرحلة الحاسمة من عقد جلسات استماع عامة وسرية، بحسب ما يفضله الشهود. تلك فرصة لجميع التوغوليين، رجالاً

أن يسعوا إلى إيجاد حل سياسي لذلك الصراع القديم. يجب أن ينعم الشرق الأوسط بالسلام. يجب أن تعيش إسرائيل وفلسطين في دولتين بحدود معروفة جيداً، في سلام وأمن. ونحن مقتنعون تماماً بأن تطلعات الشعب الفلسطيني إلى إقامة دولة وطنية وتطلعات إسرائيل إلى تحقيق السلام والأمن المستدامين ليست أهدافاً متناقضة، بل متكاملة.

على الرغم من الجهود الكثيرة التي تبذلها الأمم المتحدة وتصميمها على القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله، فإن هذه الآفة تكسب أرضاً جديدة وتضر بفرص بناء عالم يسوده السلام والأمن. وفي هذا العام، وبينما نحيي الذكرى السنوية العاشرة للهجمات المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يجب على المجتمع الدولي وجميع الدول مواصلة العمل بصورة متآزرّة لكي لا تشهد البشرية مرة أخرى هجمات عشوائية ووحشية كهجمات ١١ أيلول/سبتمبر أو كالهجمات التي أسقطت ضحايا من أبناء شعب الترويج المسالم والهجوم على مقر الأمم المتحدة في أوجا.

وتلك الأزمات والصراعات، فضلاً عن التهديدات الجديدة للسلام والأمن الدوليين، مثل القرصنة البحرية والجرائم الإلكترونية والإتجار بالمخدرات التي تقوض الجهود المبذولة لبناء السلام في جميع أنحاء العالم، تتطلب من المجتمع الدولي إعادة النظر في دور الأمم المتحدة في سياق الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي وقت تشهد فيه منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية تزايداً في العنف الناجم عن الإتجار بالمخدرات والإرهاب في المنطقة، لا يمكن أن نسمح بسقوط سواحلنا رهينة في أيدي القراصنة، كما حدث مؤخراً في المياه قبالة سواحل بنن وتوغو. وأنا أدعو إلى تقوية أواصر التعاون بين جميع البلدان لمكافحة هذه الظاهرة الجديدة بفعالية.

حالياً لتحسين وترميم البنية التحتية للطرق في جميع أنحاء التراب الوطني مثلاً للتنفيذ الفعال لهذا الإصلاح. بالنيابة عن الحكومة والشعب في توغو، أود أن أشكر جميع شركائنا الذي ساعدونا في عمليتنا لتحسين الحوكمة.

ينعقد هذا الاجتماع في وقت تتعرض فيه أفريقيا لتهديد الجماعة من جديد على نحو لم نشهده خلال عشرين عاماً. يجب على جميع البلدان، علاوة على الأمم المتحدة، أن تتخذ تدابير عاجلة لمواجهة تلك الحالة الاستثنائية، إذا كنا نريد تفادي مأساة إنسانية واسعة النطاق.

فيما يتصل بتسوية الصراعات وتعزّي السلام والأمن حول العالم، وهو موضوع هذه الدورة، من المشجع أن نلاحظ أن تقدماً كبيراً قد أحرز. يصدق ذلك على نحو خاص على أفريقيا، حيث تم إحلال السلام والأمن في كوت ديفوار، ما مكّن من إعادة إطلاق الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في ذلك البلد.

ويعطينا الحل السلمي للصراع الخرافي في جنوب السودان، الذي أصبح العضو ١٩٣ في المنظمة، سبباً لنأمل أن أي صراع يمكن حله بصورة مقبولة ومستدامة إذا عملت الأطراف المعنية بإخلاص لتحقيق ذلك الهدف.

وكذلك، بينما نحن مجتمعون هنا، لا تزال أجزاء من العالم تشهد موجات من المظاهرات والانتفاضات، لا سيما في أفريقيا. تسهم هذه التحركات المشروعة في ازدهار الديمقراطية للشعوب المعنية، ولا تؤدي فحسب إلى تحقيق تطلعاتها المشروعة، بل أيضاً إلى تفادي أي انزلاق على المدى المتوسط يعرض السلام والتماسك الوطني للخطر. يبدو ذلك صحيحاً في جميع الصراعات، لأننا نعتقد أنه ما من حل مستدام ممكن بدون مفاوضات.

لذا فإن بلدي، فيما يتعلق بالشرق الأوسط، يؤمن بأن على طرفي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والمجتمع الدولي

وبلدي يشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ سنوات طويلة. ونشارك حاليا في البعثات في كوت ديفوار والسودان، وسنشارك قريبا في بعثة جنوب السودان. ونود الحصول على عضوية المجلس من أجل تقديم إسهام، حتى وإن كان متواضعا، في عمل الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفي حالة انتخاب توغو، فإنها ستركز على أهمية الدبلوماسية الوقائية في التسوية السلمية للصراعات والصلة بين السلام والأمن، من جهة، والعدالة الاجتماعية والتنمية، من جهة أخرى. ولن نهمّل أيضا مكافحة الآفات التي أشرت إليها سابقا، فضلا عن التهديدات الجديدة للسلام والأمن الدوليين.

ولن يتحقق طموح توغو النبيل إلا إذا حصلنا على دعم الوفود لترشيحنا. ويحدوني الأمل في أن ترغب جميع الدول الأعضاء في تقديم دعمها القيم للغاية لترشيحنا. وأود بشدة أن أشكرها مقدما على دعمها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية توغو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جليبر فوسون هونغو، رئيس وزراء جمهورية توغو، من المنصة

خطاب مايكل سبندلغر نائب المستشار والوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في جمهورية النمسا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب المستشار والوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في جمهورية النمسا.

اصطحب السيد مايكل سبندلغر، نائب المستشار والوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في جمهورية النمسا، إلى المنصة

وكما قلت للتو، يتعين علينا إعادة النظر في دور الأمم المتحدة. وبينما يوجد إقرار على نطاق واسع بأنه لا شيء يمكن أن يحل محل المنظمة، فإن من الصحيح أن ثمة إقرارا بنفس القدر بأن الأمم المتحدة بحاجة إلى الإصلاح بعد ٦٥ سنة من إنشائها. ومن ثم، يدعو بلدي الدول الأعضاء إلى مواصلة واستكمال عملية إصلاح مجلس الأمن التي بدأت قبل أكثر من ١٥ عاما. وعلى غرار غالبية الدول الأعضاء، تأمل توغو أن تتيح لنا هذه الدورة للجمعية العامة فرصة لاتخاذ خطوات حاسمة فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. وفي سياق قيامنا بذلك، لدينا الفرصة لتصحيح المظالم الصارخة وغير المقبولة وجعل مجلس الأمن ممثلا حقيقيا لجميع مناطق العالم، مما يجعله في وضع أفضل لحل الأزمات والصراعات التي نواجهها.

بخصوص عملية إحلال الأعضاء غير الدائمين في المجلس، فإن الجمعية العامة ستنتخب في تشرين الأول/أكتوبر خمسة أعضاء جدد ليحلوا محل الأعضاء الذين تنتهي فترة عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وتوغو هي أحد المرشحين من مجموعة الدول الأفريقية التي تسعى للحصول على أصوات الدول الأعضاء في تلك الانتخابات.

وخلافا للممارسة المتبعة حتى الآن في أفريقيا بخصوص انتخابات مجلس الأمن، فإن ثلاثة مرشحين يتنافسون في هذا العام على شغل المقعد المخصصين لأفريقيا. وتوغو، التي يحظى ترشيحها بتأييد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، تولى أهمية كبيرة بالتأكيد للحق السيادي لكل دولة في الترشح للحصول على مقعد في أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة. ومع ذلك، أود أن أطلب من جميع الوفود أن تضع في اعتبارها ضرورة أن تسفر الانتخابات عن مجلس أمن متوازن وممثل لجميع المناطق الرئيسية في أفريقيا، وخاصة غرب أفريقيا.

١٥٠ مليون يورو كانت مجمدة في حسابات المصارف النمساوية لاستخدامها في الأغراض الإنسانية. وقدمت الحكومة النمساوية والقطاع الخاص إلى ليبيا الأدوية ومواد الإغاثة والوقود الذي تشتد الحاجة إليه.

ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة مساندة ودعم العملية الانتقالية في العالم العربي، كما تفعل الأمم المتحدة الآن في ليبيا. ويمكن أن تستغرق فترة التغيير هذه بعض الوقت، وستتطوي على الكثير من التحديات. ترحب النمسا بالجهود المبذولة من قبل الحكومات في المنطقة لإحداث تغيير سلمي وذي مصداقية. ونشجع السلطات الجديدة على إحداث إطار دستوري قائم على الديمقراطية وحقوق الإنسان بغية الوفاء بولايتها المتمثلة في التغيير الديمقراطي. بمسؤولية وسلام.

وعلى الرغم من الأحداث في العالم العربي، يتعين أن نستمر في التركيز على عملية السلام في الشرق الأوسط. لقد تبوأ الشرق الأوسط بحق مركز الصدارة خلال هذا الأسبوع هنا في الجمعية العامة. ويتعين علينا بناء الثقة وتعزيز إيمان الإسرائيليين والفلسطينيين بإمكانية تحقيق تسوية عن طريق المفاوضات - أي حل مستدام يقوم على وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في جوار آمن ومسالم، وفي إطار حدود متفق عليها ثنائياً. لا خيار لنا سوى العودة إلى المفاوضات المباشرة بين الطرفين. لقد أوضحت المجموعة الرباعية في بيانها البارحة السبيل لتحقيق ذلك، واقتُرحت أيضاً جداول زمنية ملموسة. وتدعم النمسا تماماً بيان المجموعة الرباعية. ولا مجال لإضاعة الوقت.

ترحب النمسا بالموضوع الذي اختاره الرئيس النصر للمناقشة العامة لهذه السنة. ونقدر السجل الحافل لقطر في هذا الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني للغاية أن أرحب بفخامة السيد مايكل سيندلغر، نائب المستشار والوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في جمهورية النمسا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سيندلغر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أكد هذا العام مرة أخرى على أهمية الأمم المتحدة بوصفها المحفل المتعدد الأطراف الذي لا غنى عنه حقاً لمعالجة المشاكل العالمية الحالية. والأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي والكوارث البيئية، مثل كارثة فوكوشيما والتطورات السياسية مثل الربيع العربي والهجمات الإرهابية مثل الهجوم على مبنى الأمم المتحدة في أبوجا في آب/أغسطس الماضي تتطلب اتخاذ الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لإجراءات متضافرة. وبعد ١٠ سنوات من وقوع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، لا يزال العمل المشترك في مكافحة الإرهاب محورياً على جدول الأعمال المتعدد الأطراف.

وفي الأشهر التسعة الماضية، شهدنا تغيرات هائلة في العالم العربي لم يكن أحد يتوقعها عندما اجتمعنا قبل عام واحد. والضغط من أجل التغيير تقوده رغبة النساء والرجال في اختيار مصيرهم وتحسين فرصهم في حياة أفضل. وهذه مطالب مشروعة. وكانت أغلبية ساحقة من الشباب في طليعة هذا المد الهائل، الذي بدأ في تونس ومصر. وينبغي لنا أن نشيد بشجاعتهم.

وفي ليبيا، فقد الآلاف حياتهم في النضال من أجل الحرية والديمقراطية. وفي سوريا، وبدرجة ما في اليمن، يتواصل القمع. تدين النمسا بشدة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان والعنف ضد المتظاهرين السلميين. ونحث بقوة المسؤولين عن ذلك إلى الكف فوراً عن سفك الدماء وإجراء حوار وإصلاحات حقيقية. وتساند النمسا الشعب الليبي في كفاحه من أجل الحرية. فقد تم الإفراج عن

يتعين أن تصبح كارثة النووية في فوكوشيما نقطة تحول في نهجنا للسلامة النووية. نحن مدنيون للأجيال القادمة يجعل اعتبارات الأمان في الصدارة عند استخدام الطاقة النووية. وقد قررت النمسا سنة ١٩٧٨ التخلي عن استخدام الطاقة النووية. وسلكت بعض البلدان مؤخرا نفس الطريق، ونحن نرحب بذلك.

تكلت لآخر مرة في الأمم المتحدة خلال المناقشة المواضيعية التي عقدت في نيسان/أبريل بخصوص سيادة القانون والتحديات العالمية. شكل ذلك خطوة مهمة في التحضير للاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون الذي سوف يعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. سيوفر اجتماع السنة القادمة فرصة مهمة لتجديد جهود الأمم المتحدة والدول الأعضاء معا لتعزيز سيادة القانون. وباعتبار النمسا بلدا متوسط الحجم وباعتبارها داعما قويا للعمل المتعدد الأطراف، فإنها تولي اهتماما خاصا لسيادة القانون، بما في ذلك على الصعيد الدولي. لا يمكن للمنظومة الدولية أن تعمل بشكل سليم، إلا إذا كانت قائمة على قواعد واضحة يمكن التنبؤ بها وتنطبق بشكل متساو على جميع الدول الأعضاء.

يقع تعزيز وحماية حقوق الإنسان في صلب أولوية السياسة الخارجية للنمسا. نحن فخورون بالعضوية في مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وحددت النمسا، في إطار عضويتها في هذا الجهاز، الأولويات التالية، التي سنتخذ بشأنها إجراءات.

تلتزم النمسا بقوة باحترام حرية الدين والمعتقد. نحن مستأؤون بشدة جراء الهجمات المتكررة على الأقليات الدينية في جميع أنحاء العالم ومن جميع الأديان. بغية تعزيز التسامح، استضافت النمسا عددا من الحوارات الرفيعة المستوى بين زعماء دينيين وعلمانيين على مدى العقد

تذكرنا الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن بأن وعد المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع جهود صون السلام والأمن، بما في ذلك عمليات الوساطة، لم يتحقق بعد وبأننا جميعا في حاجة إلى تكثيف جهودنا.

في هذا السياق، أود أيضا أن أشير إلى مساهمة النمسا في جهود الوساطة الدولية. وعملت النمسا، من خلال دعوتها صناع القرار السياسي من جوبا والخرطوم إلى فيينا في السنوات الأخيرة، على إتاحة أرضية للمناقشة لطرفين. إننا مستعدون لمواصلة القيام بذلك. للسودان وجنوب السودان ماضٍ مشترك وعليهما حل مشاكلهما العالقة سلميا.

إن مقر الأمم المتحدة في فيينا هو بمثابة محور نشط لتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة. أنا فخور بالإعلان عن افتتاح مكتب اتصال تابع للأمم المتحدة معني بشؤون نزع السلاح في فيينا قريبا. وخلال السنة الماضية، أقامت الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد مقرها القرب من فيينا، كما تم إنشاء مركز فيينا لترع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك مكتب المعهد الدولي للسلام.

تدعم النمسا تماما الحملة التي أطلقها الأمين العام يوم الاثنين لتحقيق إتاحة حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة. ندعم مضاعفة نسبة التحسين لفاعلية الطاقة وحصصة الطاقة المتجددة في مجموع مصادر الطاقة على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠. وتقدم النمسا دعما جوهريا للجهود المتعلقة بالطاقة والبيئة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. لقد استضفنا في شهر حزيران/يونيه الماضي منتدى فيينا للطاقة، الذي ناقش فيه ٤٠٠ ١ مشاركا مفاهيم الطاقة البديلة لأجل بلوغ أهداف الطاقة التي وضعتها الأمم المتحدة.

للمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيعقد في فيينا في شهر أيار/مايو من العام المقبل. ونأمل في إحراز تقدم فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ولكن، على الرغم من جهودنا الجماعية لم نتمكن من المضي قدما بشأن المسائل الجديدة المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة. فالآلية المتعددة الأطراف، لا سيما مؤتمر نزع السلاح، لا تزال تواجه طريقا مسدودا. وللأسف، لم يتحقق الزخم الذي كنا نأمل إيجاده خلال العام الماضي. ولذلك، ترى النمسا أن مؤتمر نزع السلاح لم يفقد مصداقيته فحسب، بل يجازف أيضا بشرعيته. وبالتالي، ستشجع النمسا اعتماد مشروع قرار، في الدورة المقبلة للجنة الأولى، بشأن كيفية المضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لترع السلاح.

وتواصل النمسا التزامها بتعددية الأطراف وبالأمن المتحدة باعتبارها أنبل أشكال التعاون الدولي. وبالتالي، سنؤيد جهود الرئيس والأمين العام لمواصلة تعزيز المنظمة بغية تمكيننا على نحو أفضل من مواجهة تحديات عصرنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب المستشار والوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مايكل سييندلغر، نائب المستشار والوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في جمهورية النمسا الاتحادية، من المنصة رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

الماضي. نعتقد بأن ذلك قد أصبح مجالا جديدا وواعدا للدبلوماسية الحديثة، يركز على منع نشوب الصراعات.

تمثل مختلف أشكال الاتجار بالأطفال واستغلالهم انتهاكا فاضحا لحقوق الأطفال. وستعمل النمسا، باعتبارها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، على معالجة هذه المسألة والمساعدة على وضع استراتيجيات مضادة. ونقدر كثيرا عمل السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، ونؤيد بقوة تجديد ولايتها.

إن العنصرية وكرهية الأجانب والتمييز العنصري على خلفية الأصل العرقي أو الجنس أو السن أو الميول الجنسية أو المعتقد الديني تحديات مستمرة ومصدر قلق لنا جميعا. والنمسا ملتزمة بمكافحة كل هذه الانتهاكات، بما في ذلك معاداة السامية. لذلك، سنواصل الضغط لاتخاذ إجراءات، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة. وستتخذ أيضا مبادرات خلال عضويتنا في مجلس حقوق الإنسان بغية تعزيز حماية الصحفيين من جميع أشكال التهديد والتخويف.

لنمسا سجل مدته ٥٠ سنة من المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسنواصل مشاركتنا في ذلك. لقد قررنا مؤخرا نشر ١٦٠ جنديا نمساويا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بالإضافة إلى وجودنا المستمر في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وفي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. من خلال مشاركة النمسا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فإنها تود القيام بمساهمة نشطة في صون السلم والأمن ليس في لبنان فحسب، ولكن في المنطقة بأسرها. ترحب النمسا بالزخم الإيجابي الذي شهدته السياسة الأمنية الدولية خلال العامين الماضيين. ونشيد بقيادة الأمين العام الحازمة، بما في ذلك خطة النقاط الخمس التي اقترحها في مجال نزع السلاح. وتتطلع إلى مواصلة عملنا بهذه الروح الإيجابية في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية